

بحث أكاديمي جديد يحذر:

نسبة التكاثر العالية للحريديم والمتدينين ستؤدي إلى "تصفية دولة إسرائيل"!

«البحث للبروفسور المختص ألون طال صدر في كتاب ويركز بشكل خاص على تكاثر المتدينين المتزمتين "الحريديم"»:المختص الشهير أرنون سوفير يدعم استنتاجات البحث ويقول إن العرب باتوا أقرب

إلى الأشكناز من حيث الولادات*سوفير يكرر ما حذر منه قبل سبع سنوات من أن الوضع سيقود إلى هجرة جماعية للعلمانيين ويشدد على ضرورة عدم ضم الضفة*إسرائيل الأكثر اكتظاظا بين الدول المتطورة*»



اسرائيل:التناقض الهوياتية تتفاقم.

صورة الواقع، والتي هي مظلمة".

ويؤيد سوفير الحلول التي يطرحها البروفسور طال، ويقول "يحدث أمر ما بين عرب إسرائيل (المواطنون الفلسطينيون)، فهم أصبحوا كالأشكناز، ويلدنون أولادا بأعداد أقل، وإذا لم نضم المناطق (المحتلة منذ ١٩٦٧)، فإن وضعنا من ناحية ديمغرافية يهودية ليس سيئا. ولكن إذا ما تم الضم، فإن محادثتنا هذه ستكون قد بلغت نهايتها، لأن هذا يعني خراب إسرائيل".
وحول رأيه بالشكل الذي على إسرائيل مواجهة ارتفاع معدلات الولادة فيه، يقول سوفير "إن محادثتنا الهاتفية هذه هي محدثة نظرية الآن، لأنه ولا أي شخص من الحريديم سينتص لنا، والمعركة فاشلة، ويؤسفني أن أصحاب القلنسوات المحاكاة (بمقد أتباع التيار الديني الصهيوني)، يشكلون هم أيضا خطرا على وجود إسرائيل من ناحية ديمغرافية، بدرجة لا تقل عما يشكله الحريديم، لأنه أيضا لديهم نسبة التكاثر كذلك التي لدى العالم الثالث".

ويتابع سوفير متحدثا بلهجة الحادة، التي كانت ذات يوم تقتصر على العرب وحدهم، ويقول "أنا وأنت تحول الأموال لهم أيضا بكميات ضخمة (بمقد ومخصصات ولادة واجتماعية)، وإضافة إلى الحلول التي يعدها طال، لدي حل إضافي: البحر الأبيض المتوسط. يجب أن ننتقل نحو البحر ونحتله، وأن نجفف أقساما منه، بما يشمل هذا من أضرار بيئية، وأن نبني على الجزر التي ستجفف بيوتا سكنية وشوارع وبنى تحتية".

يعترضون على طال

من ناحية أخرى، توجه التقرير إلى من يعارض استنتاجات طال وسوفير، ومن بينهم النائب السابق العلماني نيتسان هوروفيتس، وهو إعلامي وكاتب

لدى الجمهور العربي يوجد سنويا ٤٠ ألف ولادة، وهذا عدد ثابت منذ ٢٠ عاما، وبين اليهود فإن عدد الولادات يتراوح ما بين ١٠٠ ألف إلى ١٢٠ ألفا، وعلى الرغم من هذا، يوجد سياسيون يفضلون تشويه الصورة ليدعوا أن التهديد الديمغرافي من العرب ما يزال قائما، ولهذا فإن مهمتنا في الأكاديميا أن نقول الحقيقة"، بمقد أن "التهديد" لم يعد من العرب.

ويبنع الهاجس أساسا من أن "الحريديم" هم مجتمع منغلق على ذاته، لا ينخرط في الحياة العامة بالقدر الكافي، ولا ينخرط الرجال فيه في سوق العمل بنسبة كافية، إذ حسب التقديرات فإن نسبة انخراطهم في حدود ٥١٪ لمن هم في جيل العمل ٢٥ إلى ٦٤ عاما، مقابل حوالي ٨٠٪ بين الجمهور العام، بينما النسبة في الشريحة العمرية من ١٥ إلى ٦٤ عاما، لا ترتفع عن ٤٤٪، مقابل ٦٤٪ بين الجمهور العام. كما أنهم يعيشون حياة تشغيفية، واستهلاكهم أساسي وغير عصري، وهم يمتنعون عن الانخراط في الخدمة العسكرية اللازمة.

أما اتباع التيار الديني الصهيوني، فهم منخرطون في الحياة العامة، ولا يوجد هاجس اقتصادي أو عسكري من ناحيتهم، ولكنهم يزدادون تشددا دينيا، وباتوا يتلاقون أكثر من ذي قبل مع جمهور "الحريديم" في الشؤون الدينية، ما يزيد من مخاطر الإكراه الديني أكثر مما هو قائم حاليا.

وبالامكان القول إن البحث الأبرز الذي حذر من تكاثر "الحريديم" هو ذلك الذي صدر في جامعة حيفا، في العام ٢٠١٠، وأجراه باحثان وأشرف عليه البروفسور أرنون سوفير.

الهروب من الاكتظاظ بالهجرة العكسية

واستطلع تقرير "هآرتس" رأي البروفسور المختص في الديمغرافيا والشهير إسرائيليا أرنون سوفير، المعروف بعنصريته تجاه العرب، إلا أنه في السنوات الأخيرة بات يوجه تحذيراته من تنامي أعداد المتدينين المتزمتين "الحريديم"، مقابل تقليل شأن تكاثر المواطنين العرب، نظرا للتراجع الحاد في معدل الولادات وبالتالي نسبة تكاثرهم الطبيعي.

وكان سوفير من معدي البحث الشامل السابق ذكره هنا في جامعة حيفا في العام ٢٠١٠، والذي توقع أن يصبح المتدينون اليهود في العام ٢٠٣٠ غالبية من إجمالي السكان، بنسبة ٥١٪ ومن ثم تبدأ النسبة تعلق أكثر، وهو يقصد "الحريديم" والمتدينين من التيار الديني الصهيوني، وهذا يعني أن نسبة المتدينين من إجمالي اليهود قد تصل إلى ٦٥٪. ومن هنا حذر من أن ارتفاع نسبة المتدينين، وبالذات "الحريديم"، ستحاصر العلمانيين في منطقة تل أبيب الكبرى، التي أطلق عليها كفيژه مصطلح "دولة تل أبيب"، وأنه في مرحلة ما ستختار الأجيال الشابة من العلمانيين الهجرة إلى عالم متطور أوسع.

وهذا الاستنتاج الذي يتمسك به سوفير، جعله يفتتح مكالمته مع الصحافية نيطع أخيطوف، معدة التقرير، قائلا لها إنها وعائلتها وأصدقائه لا ينقلون في إسرائيل لزمان طويل، لأن العيب سيكون كبيرا عليهم، وحينما أجابته بانها حاليا ليست لديهم لحظة للاختار دولة أخرى أجابها "في هذا الأسبوع ليس لديك خطة كهذه"، بمقد أن خيار الهجرة سيكون أمامها لاحقا، وبعد وقت قصير.

ويقول سوفير إن الأفكار التي يطرحها البروفسور طال صحيحة، وقال "إنه صادق، فأنا منذ سنوات أصرح بشأن العامل الديمغرافي، لقد وصلنا إلى اللحظة المصرية، التي باتت فيها إسرائيل الأكثر اكتظاظا من بين الدول المتطورة. فنحن نلد كما دول العالم الثالث، ونستهلك كما هو حجم استهلاك دول العالم الأول (المتطور)، ويضاف إلى هذا أن بلدانا صغيرة وصحراوية، والصحراء فيها أخذة بالتوسع، ويضيفي إلى هذا أن ٥٠٪ من مساحة الدولة تابعة للجيش، وهي نسبة غير مسبوقة في العالم. وضي هذه المعطيات في دولة فاقدة للسيطرة، وحينها ستحصلين على

صدر في الأيام الأخيرة بحث أكاديمي في كتاب للبروفسور المختص في البيئة والديمغرافية ألون طال، يحذر فيه من نسب التكاثر السكاني العالية، وبشكل خاص لدى جمهور المتدينين المتزمتين "الحريديم"، والمتدينين بشكل عام، ويقول إن عدد سكان إسرائيل سيصل في العام ٢٠٥٠ إلى ٢٣ مليوناً وهو ما لا يمكن تحمله، وإن إسرائيل باتت الأكثر اكتظاظا بين الدول المتطورة، ويطالب طال بتدخل الحكومة بشكل و بأخر بما يضمن فرض قيود على الولادات، وهذا ما يؤيده المختص الشهير إسرائيليا أرنون سوفير، المعروف بمواقفه العنصرية ضد العرب.

والبروفسور طال هو من أسس أشهر منظمة إسرائيلية لحماية البيئة وأسماءها: "إنسان، طبيعة وقانون"، وهو رئيس قسم السياسات العامة في جامعة تل أبيب، ويقول في أبرز استنتاج له في البحث: "إن البلاد ملأى، ويجب مواجهة الانفجار السكاني في إسرائيل"، ويضيف "خلال ٦٨ سنة على قيام إسرائيل تغيرت الدولة، من منطقة ذات عدد سكان قليل، إلى الدولة الأكثر اكتظاظا بين الدول الغربية"، وهي أكثر اكتظاظا بعشر مرات (الف بالعمئة) من معدل الاكتظاظ القائم في دول منظمة التعاون بين الدول المتطورة OECD، وبحسب طال، كما جاء في تقرير موسع في صحيفة "هآرتس" للمحافية نيطع أخيطوف، فإنه على أقل تقدير سيبلغ عدد سكان إسرائيل في العام ٢٠٥٠ حوالي ٢٣ مليون نسمة، مقابل ٨٫٥ مليون رسميا اليوم (يشمل فلسطيني القدس)، وتقول تقديرات أخرى إن عدد السكان قد يصل إلى ٣٦ مليون نسمة في العام ٢٠٥٠، وقبل هذا، في العام ٢٠٢٢، سيكون عدد السكان ١٢ مليوناً، ويقول طال، تاملوا بهذه التقديرات، وبحال الاختناقات المرورية اليوم، وكيف ستكون حالها في تلك السنين، وبحالة الاكتظاظ في المصروف التعليمية المدرسية، وبطوابير الانتظار المختلفة، وكيف ستكون الحال في تلك السنين، ويضيف طال أن الحكومة عمليا تتجعج الولادات من طريق دفع المخصصات الاجتماعية، من مخصصات أولاد وغيرها، وهذا ما يشجع شرائح على الولادات أكثر، فمعدل الولادات لدى المتدينين المتزمتين "الحريديم"، يبلغ حاليا ٦٫٥ ولادة، وذات يوم قال دافيد بن غوريون إن من يلد أقل من ٤ أولاد فهو خائن، وأنا لا أطلب من الحكومة أن تعمل مثل الصين، ولكن على الحكومة أن تعمل مثلا ن المعدل الأفضل للعائلة هو ولدان اثنان، وأن أكثر من هذا ليس مرغوبا، ولكن دون تدخل، ودون تشجيع.

ويتابع طال ردا على من يقولون إن تعقيد الولادات ليس أخلاقيا فيقول إن ولادة مولود ثالث لعائلة ليس لديها مال كاف لمعيشته، هو أيضا أمر غير أخلاقي، ويضيف أن ما هو غير أخلاقي، حينما يدفع قسم من الجمهور ضرائب دخل بنسبة ٦٠٪ من رواتبهم كي يمولوا من ليس لديهم مداخيل لتمويل معيشة أبناهم الكثر، وما هو غير أخلاقي، حينما تتنازل عائلات عن إضافة مولود كي تحافظ على توازن صرفها، في حين أن عائلات أخرى تلد ١٤ ولدا وتعيش على مخصصات الخزينة العامة.

والهاجس الديمغرافي في الحركة الصهيونية وإسرائيل شهد في السنوات الأخيرة انقلابا حادا، ففي حين كان القلق في العقود الخمسة الأولى بعد قيام الدولة من نسبة تكاثر المواطنين العرب في إسرائيل، فقد تحول بالذات منذ سنوات اللافين إلى هاجس الارتفاع الحاد في نسبة تكاثر المتدينين المتزمتين "الحريديم"، الذين تبلغ نسبة تكاثرهم حوالي ٣٫٨٪ وبعدهم نسبة تكاثر التيار الديني الصهيوني ٢٫٨٪، بينما نسبة تكاثر العرب تراجمت في السنوات الأخيرة إلى ٢٫٦٪، بعد أن كانت في سنوات سابقة أكثر من ٣٫٤٪.

وعن هذا يقول البروفسور طال: "في ما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، فإنني اذكر عنوانا صارخا في صحيفة في العام ١٩٨٥ بأنه بعد عقد من الزمن ستكون هنا أغلبية عربية، ومنذ ذلك الحين حصل الكثير من الأمور مثل تشجيع الولادة وموجات الهجرة إلى إسرائيل. وهذا ما أدى إلى تغيير في المعادلات الديمغرافية بين العرب واليهود، لصالح اليهود، ولكن

مكتبة «المشهد»

بقلم: أنس أبو عريش (*)

(*) الكتاب: «اختراع أرض إسرائيل»

(*) المؤلف: شلومو ساند

(*) الناشر: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، ٢٠١٣، ترجمة: أنطون شلحت وأوسع زعبي (٢١٤ صفحة من القطع المتوسط)

البروفسور شلومو ساند هو أستاذ التاريخ المعاصر في جامعة تل أبيب، تركزت أبحاثه التاريخية حول القومية، والتاريخ الثقافي، ولد ساند في النمسا عام ١٩٤٦ لأبوين يهوديين نجوا من الهولوكوست، هاجر مع والديه إلى فلسطين عام ١٩٤٨، ثم تخرج من جامعة تل أبيب، ثم أكمل دراسة الماجستير والدكتوراه في فرنسا.

إن تناول خلفية الكتاب هذه توضح لنا إحدى نقاط قوة هذا الكتاب، وهي أن مؤلفها يهودي مختص في الدراسات التاريخية، والتاريخ الثقافي، ولد ساند في عملية السرد التاريخي بالنقد والتحليل، وربط الأحداث التاريخية مع النصوص الدينية، إن مثل هذه التركيبة ستكون ذات قدرة تعبيرية أكبر، وسيكون لها صدى أوسع في الأوساط الأكاديمية الإسرائيلية في ظل التعقيب الكامل للارواية الفلسطينية.

تنبع أهمية هذا الكتاب من كونه يشكل انقلابا على الأساطير التي اختلقها الصهيونية حول أرض إسرائيل بوصفها الحق التاريخي التي وعدهم بها الرب، وبذلك يمكن القول إن ساند وبالأدلة المستقاة من النتاج يعيد النظر في عدد كبير من أكاذيب الحركة الصهيونية المتعلقة باختراع أرض إسرائيل وبناء الأساطير حولها عبر إخضاع هذه المسلمات إلى «المحاكمة التاريخية الصارمة» كما يرد في تقديم الكتاب.

إن تفكيك مبدا الحق التاريخي والروايات القومية المرافقة له التي كانت تهدف إلى منح الشرعية الأخلاقية للاستيلاء على الحيز الجغرافي، كان من أهم أهداف هذا الكتاب بما يشكل خطوة تقديية تتعلق بتاريخ الصهيونية التي حاولت إعادة إحياء اليهودية المنهكة في نفوس اليهود حول العالم، ويكشف ساند بذلك مجموعة من الحقائق التي استخدمتها الحركة الصهيونية في سياق تبريرها لاستعمار أرض فلسطين عبر استخدام الديانة اليهودية بهدف إقناع اليهود بأن أرض فلسطين هي الأرض التي تركها أجدادهم اليهود عنوة قبل ألفي سنة، وبأن لهم الحق في العودة إليها، وتحريرها من الفلسطينيين، وقد احتاجت هذه الحركة العلمانية منذ بداية مشروعها الاستيطاني إلى حلة دينية للعثور على «أرض الآباء» ولحفظ وصيانة الحدود الجغرافية للمشروع الاستعماري.

وبالتالي ينطلق هذا الكتاب من أن الحركة الصهيونية قد استخدمت المصطلح الديني "أرض إسرائيل" الذي ظهر على يد المسيحية، وحولته

عرض وتحليل كتاب «اختراع أرض إسرائيل» لشلومو ساند

انقلاب على الأساطير التي اختلقتها الصهيونية

فضل أن ينتقل إلى مصر بعد وصوله إلى فلسطين.

ويتابع ساند إيراد الأدلة الثوتوائية التي تثبت أن اليهود الأوائل كانوا مهاجرين وغربا كليا عن البلاد التي أتوا إليها، فموسى نبي اليهودية الأول، وإبراهيم أبو الأمة اليهودية وأبناؤه وأحفاده كانوا من المهاجرين إلى أرض كنعان، ولم يقيموا فيها لفترات طويلة، بل على العكس فضلوا الانعزال عن السكان المحليين وعدم الاختلاط بهم لأنهم يدينون بالوثنية، إضافة إلى ذلك هزم اليهود على أنفسهم الزواج من الكنعانيات، وأمروا من تزوج منهم بتخليق زوجاتهم، وبذلك يكون الكتاب قد استطاع استعراض تاريخ الأدبيات اليهودية على مدار ١٧٠٠ عام الذي لم يتحدث عن وجوب الحج إلى المدينة المقدسة أو ضرورة الإقامة فيها.

الدلالات التاريخية والمنطقية

يسوق الكاتب بعد ذلك الدلالات التاريخية والمنطقية لتسلسل الأحداث المتعلقة بنشوء مصطلح أرض إسرائيل خدمة لأهداف استعمارية، أنشأتها حاجة الصهيونية إلى خلق مكان يسهم في تحقيق أهدافها، وبذلك يحال ساند أن يقطع الطريق على من يدعي بأن هذه الأرض كانت أرض الأجداد، غرد خارج السرب الحق في العودة إليها بسبب وجودهم التاريخي قبل ألفي عام، ويستخدم في محاولاته هذه إقناع القارئ الحجج والبراهين المنطقية وبمنهج علمي، فعلى سبيل المثال يتساءل إن كان من المنطقي تأييد مطالب «مفترضة» للعرب والمسلمين اليوم بالهجرة والاستيطان في شبه الجزيرة الإيبيرية بحجة أن أجدادهم العرب المسلمين طردوا منها إثر محاكم التفتيش في العام ١٤٩٢، وبرأيي أن هذا يوصلنا أيضا إلى الفكرة القائلة بأن اليهود قد استغلوا تعرضهم للمجازر في أوروبا من أجل تبرير استعمارهم في فلسطين، مع العلم أن محاكم التفتيش مثلا استهدفت اليهود والمسلمين على حد سواء في تلك الفترة، لكن الصهيونية حاولت أن تغتحم هذه الفرصة لتقتع العالم بأن لليهود قضية مختلفة تستدعي إنشاء دولة خاصة بهم بما يضمن حلا لمشكلتهم.

ويتابع البروفسور ساند تشكل مفهوم القومية الذي ظهر في أوروبا وكان أحد أسباب ظهور الصهيونية التي عملت على خلق الشعور بالقومية اليهودية، واستملاك أرض يهدف وهبها لهذه القومية، وبما أن هذه الأرض لم تكن واضحة المعالم فقد اختلفت الروايات الصهيونية على تخيل حدودها الإقليمية، فقد امتدت بعضها لتصل إلى مساحات شاسعة من الضفة الشرقية لنهر الأردن (المملكة الأردنية حاليا)، وإلى صيدا في لبنان وإلى مناطق في جنوب الجolan السوري وشبه جزيرة سيناء المصرية. وقد أطلقت الصهيونية اسم أرض إسرائيل على كل تلك المناطق التي شملتها خرائطهم وأمالهم ولم تكف بالحدود التي سيطرت عليها بعد العام ١٩٤٨ (ص٢٣٨-٢٤٤).

لقد نجح المؤلف في أن يزود وجهة نظره بالأدلة والمعلومات الوثيقة

المستقاة من مصادر علمية مختلفة باللغتين الإنكليزية والعبرية، بما يشمل الكتب والمقالات والصحف اليومية، وباستخدام لغة جزلة تخرج عن طور الجمود المتبع عادة في شرح وتأويل النصوص الدينية استطاع ساند أن يحافظ على حيك خارج السرب، وأراه بطريقة مقنعة وجذابة تغطي مختلف أوجه القضية التي يناقشها وتفرعاتها.

تاريخ قرية الشيخ مونس

في نهاية الكتاب يستعرض المؤلف تاريخ قرية الشيخ مونس التي أصبحت أشرا بعد عين، بعد أن قامت على أراضيها تل أبيب، التي سعت بدورها إلى طمس كل ما يتعلق بها من آثار، وطالب بتعليق لافتة على مدخل الجامعة تتحدث عن تاريخ القرية التي اخفتى أصحابها في المنافي.

إن الهدف الذي يسعى إليه ساند من خلال توظيفه قصة قرية الشيخ مونس في سياق استعراض الحقائق التاريخية، هو أن يكشف للقارئ عمليات إنتاج الذاكرة، وآلية هندسة الثقافة الحضارية للمجتمع الإسرائيلي في سعيه للقضاء على أية ذاكرة تتعلق بأصحاب هذا المكان الأصليين، وإحلال المجتمع الجديد بمهاجريه على هذا المكان، بما يضمن النفي الكامل للارواية العربية، وبذلك يكون ساند قد غرد خارج السرب بحق في عصره أي متقاربة تخص إعادة الحقوق التي اعتزف بها الفلسطينيون سلبها من السكان الأصليين، فافتكى مثلا بالمطالبة معرفتهم، وموضوعيين إلى الحد الذي يدفع بهم إلى الاعتراف على الأقل بما حدث في العام ١٩٤٨ من قتل وتهجير بحق السكان الأصليين.

وبالرغم من كل نقاط القوة التي استعرضناها آنفا إلا أن هناك نقطة ضعف واحدة في هذا الكتاب تتمثل في الانبئاس الذي يقدمه شلومو ساند فيما يتعلق بالحلول السياسية للقضية الفلسطينية، إذ يقدم المؤلف تصوره القاضي بأن حل الدولتين هو الحل الأقرب للتحقق كحل سياسي، دون أن يدرك أن مؤشرات الواقع السياسي لا تشير إلى أي أمل في إمكانية تحقق مثل هذا الحل، إلى جانب عدم تقديمه أي مقترحاتي التيارات الصهيوني السائد، إلا أنها ليست كافية في الأراء تشكل انقلابا على التيار الصهيوني السائد، إلا أنها ليست كافية في مجال استعادة الفلسطينيين حقوقهم المسلوب.

وبمهما يكن، يظل هذا الكتاب ذا قيمة علمية وتاريخية منطقية مهمة، ويمكن أن يساعده الباحثين في حقل الدراسات اليهودية والتلمودية، إلى جانب دراسة موضوعات هامة في مراحل مفصلية في التاريخ اليهودي، كما يمكن أن يساعده هذا الكتاب الباحثين في مجال دراسات تاريخ القدس.

(*) كاتب فلسطيني- منطقة الخليل

فرص «اللاعبين» العائدين والجدد في الانتخابات الإسرائيلية المقبلة محدودة!

موشيه يعلون يعود على رأس حركة وغدعون ساعر يستأنف نشاطه السياسي في حزبه الليكود* الجنرالان أشكنازي وغانتس يظهران كمرشحين لخوض العمل السياسي ضمن أطر حزبية قائمة* كل المؤشرات تقول إن الانتخابات المقبلة ستكون بين «اللاعبين» الحاليين وإن المتغيرات ستكون داخل المعسكرات القائمة



الانتخابات المقبلة: لعبة بين نفس اللاعبين.

السياسة قبل بضع سنوات. ويشاركه في الحركة جنرالات احتياط بارزون، من بينهم عامي أيلون، وعدد من كبار قادة الشرطة السابقين، ووزراء ونواب سابقون مثل منير شطريتي وحجاي مرموم وغيرهما. وجاء في بيان التأسيس: «إن الحركة لانقاذ القدس اليهودية تشكلت بهدف العمل من أجل القدس اليهودية من خلال قطع ٢٨ قرية فلسطينية ضمت إلى المدينة بعد حرب الأيام الستة (عدوان حزيران)، القرى التي لم تكن في أي يوم من الأيام ضمن القدس مثل مخيم شغافا للاجئين، جبل المكبر، مسور باهر وغيرها». ويضيف المؤسسون، أن هذه الخطوة ستعزز «يهودية القدس»، بعد فصل ٢٠٠ ألف فلسطيني عن مدينتهم، وستعيد للمدينة ما أسموه «الأمن»، وأن الخزينة الإسرائيلية ستحترق من «عبء موازنة» يتراوح ما بين ٥٠٠ مليون إلى ٧٥٠ مليون دولار، هي ضمانات اجتماعية وصحية عن سيتم فصلهم عن المدينة.

المشهد الانتخابي المتوقع

بموجب ما هو قائم، فإن الانتخابات المقبلة، أيًا يكن موعدها، ستكون بمشاركة «اللاعبين» الحاليين، من أحزاب وتحالفات انتخابية، أو من أسماء سياسية بارزة، وكل جديد سيكون هامشياً. وهذا خلافاً لكل الانتخابات التي جرت، على الأقل في العقود الثلاثة الأخيرة، التي دخل في كل واحد منها حزب جديد أو أكثر، نجح في قلب معادلات واصطفافات، انعكست هي أيضاً على شكل الحكم، واستناداً إلى استطلاعات الرأي، التي تظهر بنتائج متشابهة في الأسابيع الأخيرة، فإن المتغير في الانتخابات سيكون إعادة توزيع المقاعد في المعسكرات القائمة، بمعنى معسكر الائتلاف الحاكم، ومعسكر المعارضة الحالية. ويبدو أن كل تمدد لحزب ما سيكون على حساب تراجع حزب من ذات المعسكر. وهذا يعني أن كل انتخابات مقبلة، ستفرز على الأغلب حكومة جديدة برئاسة حزب الليكود، وربما على الأغلب برئاسة نتنياهو أيضاً.

الكبرى منها، أنها سعت طيلة الوقت لضمان أماكن متقدمة لجنرالات بارزين، خلعوا البرزة العسكرية، وحتى رؤساء أركان، من أجل طمأنة جمهور المصوتين على سلامة القرار العسكري، في مجتمع يتميز بأجواء العسكرة. وخلال السنوات الـ ٦٩ الماضية، تولى رئيساً أركان رئاسة الحكومة، إسحاق رابين وإيهود باراك، وكلاهما رئيسان لحزب «العمل». كما أن رؤساء أركان بارزين تولوا حقايب وزارية بارزة وهم يغفالي يادين وموشيه دابان وحاييم بار ليف وموطي غور وفانيل ايتان وأمون لبكين شاكك وشاؤول موفاز وموشيه يعلون السابق ذكراً.

والآن يجري الحديث عن رئيس الأركان الأسبق غابي أشكنازي، الذي برز في مواقف مناهضة لسياسات ونهج بنيامين نتنياهو، وخلفه بيني غانتس، الذي حسب التقارير فإن مواقفه قريبة من مواقف أشكنازي، وهذا هو ضمن مجموعة قادة عسكريين وأميين أكثروا في السنوات الأخيرة من توجيه الانتقادات لنهج نتنياهو، وفي أحيان ليست قليلة انتقاد لسياسته، وبضمنهم رئيس جهاز المخابرات العامة «النشابة» الأسبق يوفال ديسكين، ورئيس الموساد الأسبق مئير دغان، الذي مات قبل أكثر من عام. وانضم لهم في الأسابيع الأخيرة رئيس الموساد السابق تامير باردو، الذي يقل في المواجهة من المواقف والتقييمات السياسية.

وفي حال قرر أشكنازي وغانتس أو واحد منهما خوض السياسة فعلاً، فإن الاحتمال الأكبر أن يقررا الانخراط في واحد من الأحزاب القائمة، وبالذات تلك التي لها فرص تحقيق نتائج متقدمة في الانتخابات، مثل حزب «اللاعبين» الحاليين، من أحزاب وتحالفات انتخابية، أو من أسماء سياسية بارزة، وكل جديد سيكون هامشياً. وهذا خلافاً لكل الانتخابات التي جرت، على الأقل في العقود الثلاثة الأخيرة، التي دخل في كل واحد منها حزب جديد أو أكثر، نجح في قلب معادلات واصطفافات، انعكست هي أيضاً على شكل الحكم، واستناداً إلى استطلاعات الرأي، التي تظهر بنتائج متشابهة في الأسابيع الأخيرة، فإن المتغير في الانتخابات سيكون إعادة توزيع المقاعد في المعسكرات القائمة، بمعنى معسكر الائتلاف الحاكم، ومعسكر المعارضة الحالية. ويبدو أن كل تمدد لحزب ما سيكون على حساب تراجع حزب من ذات المعسكر. وهذا يعني أن كل انتخابات مقبلة، ستفرز على الأغلب حكومة جديدة برئاسة نتنياهو أيضاً.

حاييم رامون

أقام حاييم رامون مع عدد من العسكريين والسياسيين السابقين، قبل أكثر من عام حركة جديدة، أسماها «الحركة لإنقاذ القدس اليهودية». وفي صلب برنامجها فصل ٢٨ حياً من أحياء القدس المحتلة عن مركز مدينتهم، ما يعني سلع ٢٠٠ ألف مقدسي عن مدينتهم، بهدف تهويد القدس.

وحاييم رامون هو أحد أبرز وزراء حزب «العمل» في سنوات التسعين وسنوات الألفين الأولى، قبل أن ينسحق ويتجه إلى حزب «كديما»، وكان من أبرز الشخصيات التي دفعت في حكومة اريئيل شارون لبناء جدار الاحتلال على أراضي الضفة. واعتزل

بارزين في محيط نتنياهو يتدمرون علنا من أسماء الصحافيين والإعلاميين الذين سيعلمون في سلطة البث الجديدة، وتتم مهاجمتهم على خلفية توجهات سياسية. ومن المؤكد أن عودة ساعر إلى النشاط السياسي هي إشارة لعزمه خوض الانتخابات المقبلة، وهذا قرار لم يكن نتنياهو يريد سماعه، إذ أنه يحارب كل مرشح لمنافسته على زعامة الليكود. وقد تؤدي عودة ساعر إلى النشاط في الليكود، بحسب اعلانه، إلى تعزيز الفرص لخلق معسكر مناهض ضد نتنياهو في داخل الليكود، بعد أن صفى نتنياهو على مدى السنوات كافة معارضيه أو منافسيه في الحزب، حتى بات الزعيم الأوحده، ولذا ليس من المستبعد أن يحارب نتنياهو عودة ساعر إلى الليكود، ويسعى إلى دحره إلى أماكن متأخرة في صفوف الحزب، إلا أن ساعر مدعوم من تيار المستوطنين المتطرف في الحزب.

وأحد الأمور البارزة التي سيصطدم بها ساعر في الفترة المقبلة في الليكود أنه خلافاً لفترات سابقة لن يجد أسماء بارزة تؤازره، في حال قرر منافسة نتنياهو، أو أن يشكل معسكراً ندياً له. فحينما شكل نتنياهو حكومته الحالية، وجد غلعاد إردان نفسه مهمشاً في توزيعه الحقايب، فقرر عدم الدخول إلى الحكومة لفترة استمرت ثلاثة أسابيع، وخلافاً داب إردان على الظهور في أكثر من مناسبة إلى جانب ساعر، ما أوحى بخلق معسكر جديد ضد نتنياهو داخل الليكود، ولكن سرعان ما تمت تسوية الأمور وعاد إردان إلى الحكومة.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو ما إذا سيقتر ساعر منافسة نتنياهو على رئاسة الحزب في الانتخابات المفترضة؟ فمناصفة كهذه نتيجتها واضحة لصالح نتنياهو. إلا أنه في حسابات ساعر ضمان موطن قدم في زعامة الليكود، تحسباً للمرحلة المقبلة. وقد تكون في حسابات ساعر تطور التحقيقات في شبكات الفساد ضد نتنياهو، إلى درجة تلازمه بمغادرة منصبه والحلبة السياسية.

وبموجب ما هو قائم، من المستبعد أن «يخاطر» أي من الوزراء أو النواب في القوف ضد نتنياهو، لأنه سيد نفسه فوراً على قوائم التصفية التي سيعدها نتنياهو تمهيداً للانتخابات المقبلة بعد أن أحكم نتنياهو قبضته على الحزب كلياً. كذلك فإن ساعر لن يكون المنافس على زعامة الليكود، في حال اضطر نتنياهو لمغادرتها، فقد يفرح وزير المواصلات يسرائيل كاتس نفسه مجدداً، وهو أيضاً شخصية لا يستطيع ساعر الاستهانة بها.

الجنرالات الجدد

معروف عن الأحزاب الإسرائيلية، خاصة

كتب برهوم جرابيسي:

تنشغل الحلبة السياسية الإسرائيلية ووسائل الإعلام معها بأسماء عدد من السياسيين العائدين إلى الحلبة السياسية، أو الشخصيات الجديدة وفي غالبيتها من قادة الأجهزة العسكرية والأمنية، الذين يطلقون إشارات حول نيتهم خوض الانتخابات المقبلة، إما مباشرة أو من خلال دعم أحزاب قائمة. ولكن خلافاً لما شهدناه في عدد من الجولات الانتخابية السابقة، التي برز فيها لاعبون جدد وحصلوا على نتائج جيدة، فإن فرص العائدين والجدد لا تبدو كبيرة في الانتخابات المقبلة، رغم أنها باتت أبعد مما كان يبدو حتى قبل أسابيع قليلة.

ومن أبرز الأسماء، وزير الدفاع السابق موشيه يعلون، الذي أقصاه بنيامين نتنياهو عن منصبه لصالح أفيفدور ليبرمان. وقد أعلن يعلون عن تشكيل حزب جديد، وهناك الوزير الأسبق غدعون ساعر، الذي انسحب من الحياة السياسية قبل عامين ونصف العام، وأعلن مؤخرًا استئناف نشاطه في حزب «الليكود». ومن الأسماء الجديدة المطروحة، رئيساً أركان الجيش السابقان غابي أشكنازي وبينني غانتس. وليس واضحاً حتى الآن ما إذا سيخوض الانتخابات أيضاً الوزير الأسبق حاييم رامون، الذي أقام مع عسكريين وسياسيين سابقين حركة أسماها «الحركة من أجل انقاذ القدس اليهودية».

ونعرض في ما يلي الفرص القائمة لأبرز هذه الشخصيات:

يعلون وحزبه الجديد

غادر يعلون الحكومة غضاباً، وحسب ما نشر في حينه فإنه رفض تولي حقيبة أخرى عدا حقيبة الدفاع، ولكن هذا ليس مؤكداً. ومن الواضح أنه لا يوجد خلاف سياسي جوهري بين يعلون وحزب الليكود ورئيسه نتنياهو. لا بل إن يعلون يعد من الجناح الأشد تطرفاً في الساحة السياسية، وهذا ما يفرض قيوداً أكثر على تحقيق مكاسب انتخابية، لأنه سينافس في حلبة مكتظة، يسيطر عليها الليكود، وتحالف أحزاب المستوطنين «البيت اليهودي»، والحركات المنبثقة عن حركة «كاخ» الإرهابية، المحظورة سورياً في إسرائيل.

وقد أسس يعلون حزبا جديداً، كما يبدو من باب المعرفة المسبقة أنه لا يمكنه الانخراط في الأحزاب القائمة، ولكن فرص هذا الحزب باتت ضعيفة وفق استطلاعات الرأي الأخيرة. فحينما غادر يعلون صفوف الحكومة، كانت تمنحه استطلاعات الرأي من ٨ إلى ١١ مقعداً، إن كان على رأس حزب جديد أو تحالف مع وزير المالية موشيه كحلون، أو انضمت له شخصيات أخرى.

أما استطلاعات الشهر الأخير فقد منحتة من ٦ مقاعد، وحتى ٤ مقاعد، في حين أن المقاعد الأربعة تعني أنه يصارع نسبة الحسم ٣٥٪. وفي حال استمرت هذه النتيجة، فسيكون أمام يعلون ثلاثة خيارات: إما الانسحاب من المنافسة، أو البحث عن معسكر أوسع يضم شخصيات، أو أن ينضم لحزب قائم، رغم ضعف الخيار الأخير. في حين أن توسيع المعسكر فيه أيضاً إشكالية، إذ مشكوك فيه أن يقبل «تجوم» جدد الانضمام إلى حزب يقوده يعلون، المعروف بشخصيته المتصلبة.

غدعون ساعر

أعلن غدعون ساعر استئناف نشاطه في حزب الليكود، في أوج الضجة حول الاتفاق بين نتنياهو، ووزير المالية موشيه كحلون، حول سلطة البث الجديدة، وبضمن هذا الاتفاق سحب قسم الأخبار والبرامج الإخبارية والسياسية من سلطة البث الجديدة، وأقامة سلطة جديدة خاصة بها. وفي خضم ذلك النشر، قالت سلسلة من التقارير الإخبارية، إن القشة التي قصمت ظهر الجمل لدى نتنياهو، حينما علم أن سلطة البث الجديدة تعاقبت مع زوجة ساعر، الإعلامية البارزة غيئولا إيفين، لتقديم نشرة الأخبار المركزية.

ولم يعد بالإمكان الاستهتار بهذه الأمور الشخصية، أو التقليل من شأنها، بعد أن اعترف نتنياهو قبل بضعة أشهر، بأنه قرر حل الحكومة السابقة، بعد عامين على الانتخابات، لمنع سن قانون كان من شأنه أن يوجه ضربة قاصمة لصحيفة «يسرائيل هيوم» المناصرة له بالمطلق، إلى جانب أن أعضاء كنيست

مفهوم «حل الدولتين» وفق رؤية يمينية إسرائيلية

بقلم: أليين بيكر (*)

تسليح محدود ومقلص، وإن لا تتمتع هذه الدولة بصلاحيه إقامة أحلاف دفاعية وتعاون عسكري، وأن تواصل إسرائيل تولي إدارة حركة دخول وخروج الأفراد والبضائع في المعابر الحدودية، وكذلك المجال الجوي والمجال الإلكتروني ومغناطيسي.

في الرسالة التي وجهها الرئيس الأميركي جورج بوش في نيسان من العام ٢٠٠٤ إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية أريئيل شارون، عاد الرئيس بوش وأكد على رؤيته لحل الدولتين، مشيراً إلى أن المفاوضات بين الطرفين يجب أن تؤدي إلى التفاهم حول مسألة «الحدود الأمنة والمعترف بها» وذلك دون العودة إلى خطوط وقف إطلاق النار (الهدنة) من العام ١٩٤٩.

في الخطاب الذي ألقاه في جامعة بار إيلان في تل أبيب عام ٢٠٠٩، جدد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو تمسكه بفكرة حل «دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في إطار علاقات صداقة واحترام متبادلة، وأن يكون لكل دولة منهما علم ونشيد وحكومة خاصة، دون أن توجه أو تشكل إحداهما تهديداً لآمن أو بقاء الدولة الأخرى».

وأضاف نتنياهو أن رؤيته تتضمن الأسس والمبادئ التالية:

- اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية (والسلطة الفلسطينية) بإسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي؛
- أن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح ومن ضمن ذلك حظر استيراد الصواريخ والقذائف الصاروخية؛ عدم الاحتفاظ بجيش أو عقد تحالفات مع عناصر وجهات إرهابية؛ بالإضافة إلى إخضاع خطوات حقيقية لمنع تهريب الأسلحة إلى داخل مناطق هذه الدولة؛
- حل مشكلة (قضية) اللاجئين الفلسطينيين خارج حدود دولة إسرائيل؛
- فرض قيود على استخدام (الدولة الفلسطينية) للمجال الجوي.

استنتاجات

من الواضح أن جميع القرارات والوثائق والصيغ الدولية التي تطرقت بصورة جهرية إلى حل الدولتين، تركزت على فرضيات أساس تطورت في مر السنوات وتعترف بواقع النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني.

ويمكن استناداً إلى هذا المسار التاريخي تخليص المبنى الحقيقي لتعبير أو مفهوم «حل الدولتين» على النحو الآتي:

• أن يكون قيام الدولة الفلسطينية نتيجة لمفاوضات مباشرة بين قيادة فلسطينية موحدة وبين إسرائيل، وأن تحل المسائل والمواضيع المركزية، ومن ضمن ذلك مسائل الحدود والقدس واللاجئين، عن طريق المفاوضات فقط، وليس عن طريق قرارات صادرة عن الهيئات التابعة للأمم المتحدة أو أية جهات أخرى؛

• أن تكون الحدود بين إسرائيل والدولة الفلسطينية نتيجة لمفاوضات مباشرة بين الدولتين، وأن لا تكون هذه الحدود قائمة على أساس خطوط الهدنة من العام ١٩٤٩؛

• من الواضح أنه لا مفر من وجود قيادة فلسطينية موحدة تمثل عموم الشعب الفلسطيني، وأن تكون هذه القيادة قادرة على تقديم التعهدات وتنفيذها، وهو وضع غير متوفر حالياً؛

• يجب أن تعترف الدولة الفلسطينية بإسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي، وأن تعترف إسرائيل في الوقت ذاته بالدولة الفلسطينية كدولة قومية للشعب الفلسطيني؛

• يجب أن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح ومقيدة في قدراتها العسكرية والأمنية وكذلك فيما يتعلق بمرمز السيادة الأخرى؛

• يجب أن تستند الدولة الفلسطينية على مبادئ الديمقراطية والحرية والحكم السليم، وهي ملزمة بمنع أعمال الإرهاب والتخريب؛

• من الواضح للمجتمع الدولي أن إسرائيل لن تسلم بقيام أو وجود دولة فلسطينية غير مستقرة سياسياً واقتصادياً، أو أن تكون أداة تتلاعب بها جهات وعناصر إرهابية، بحيث تشكل تهديداً لإسرائيل؛

• استناداً للتجربة المبنية على الاتفاقيات القائمة، فإن أية تسوية دائمة تتطلب ضمانات سياسية وأمنية وقانونية قوية، تكفل عدم قيام الدولة الفلسطينية بإساءة استخدام حقوقها السيادية ومكانتها الدولية من أجل خرق أو انتهاك الاتفاقيات الموقعة.

يتردد تعبير «حل الدولتين» على السنة قادة وزعماء العالم والمنظمات الدولية مرارا وتكرارا بصورة يومية. وقد تحول هذا التعبير إلى شعار مروج لدى كل من يتبنى ويسعى إلى إيجاد سبيل لتسوية النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين. لكن على الرغم من الاستخدام الشائع لهذا الشعار على نطاق واسع، فإنه لا يتوفر وعي فيما يتعلق بخلفية وتطور مصطلح أو تعبير «حل الدولتين» والأبعاد العملية لتطبيقه في واقع النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني.

سنستعرض في هذه العجالة خلفية مفهوم حل الدولتين استناداً إلى عدد من الوثائق الدولية المهمة في هذا الصدد.

كما هو معلوم فإن الوثائق المركزية المهمة المتعلقة بعملية السلام، ومن ضمن ذلك قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (الذي صدر في العام ١٩٦٧) وقرار ٣٣٨ (الذي صدر في العام ١٩٧٣)، وكذلك مجمل الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في نطاق اتفاقيات أوسلو الموقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية خلال الفترة الواقعة بين الأعوام ١٩٩٣ و١٩٩٩، لا تنطرق إلى حل الدولتين، وتبقى مسألة المكانة الدائمة للأراضي الفلسطينية (المحتلة في العام ١٩٦٧)، مطروحة للمفاوضات المباشرة بين الطرفين.

في رسالته إلى رئيس حكومة إسرائيل إسحاق رابين المورخة في ٩ أيلول ١٩٩٣، تعهد رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات باسم جميع الفلسطينيين بأن «جميع المسائل التي لم تجر تسويتها فيما يتعلق بالمكانة الدائمة، ستحل عن طريق المفاوضات».

وقد تضمنت رؤية رئيس الحكومة الإسرائيلية إسحاق رابين فيما يتعلق بمسائل التسوية الدائمة، وفيما ذكر في كلمة له أمام الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) في تشرين الأول ١٩٩٥، إقامة «كيان فلسطيني يشكل وطن لمعظم السكان الفلسطينيين الذين يعيشون في قطاع غزة والضفة الغربية». وأشار إلى أن هذا الكيان سيكون «أقل من دولة، وسوف يتولى إدارة حياة الفلسطينيين تحت مسؤوليته».

كما أن خطة مبادئ الرئيس الأميركي بيل كلينتون (في العام ٢٠٠٠) تطرقت إلى فكرة «حل الدولتين» وسط استخدام تعبير «دولة فلسطينية منزوعة السلاح»، ذات سيادة محدودة، تكون «وطناً للشعب الفلسطيني»، وذلك إلى جانب ذكر دولة إسرائيل ك«وطن للشعب اليهودي». وكما هو معروف فإن خطة المبادئ هذه لم تطبق من جانب الطرفين في التوطئة للقرار رقم ١٣٧٧ الذي صدر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في العام ٢٠٠٢، جرى التأكيد على الحاجة إلى ضمان حدود أمنة ومعترف بها، وهو ما سبق أن ورد في قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في العام ١٩٦٧.

وقد افترض مجلس الأمن الدولي في سياق تطرقه إلى «رؤية منطقة تعيش فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين، جنباً إلى جنب في حدود أمنة ومعترف بها»، بأن مسألة الحدود يجب أن تبقى موضوعاً مطروحاً للمفاوضات وأن خطوط العام لا تعتبر بمكانة حدود دولية.

من جهته عرض الرئيس الأميركي جورج بوش الابن، في العام ٢٠٠٢، رؤيته القائمة على «دولتين تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وأمن» مؤكداً في الوقت ذاته على ضرورة قيام الدولة الفلسطينية بحمارة الإرهاب وبلورة زعامة فلسطينية جديدة مختلفة.

في العام ٢٠٠٣ بـلورت «اللجنة الرابعة الدولية» (التي ضمت كلا من الولايات المتحدة الأميركية وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة) خطة لتسوية النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني عرفت بـ «خريطة الطريق» من خلال حل دائم يقوم على أساس دولتين لشعبيين. وقد تحدثت هذه الخطة عن «دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية قابلة للحياة» تعيش بسلام وأمن مع إسرائيل والدول الأخرى المجاورة لها، وذلك «داخل حدود مؤقتة مع رموز سيادة». كذلك تحدثت خطة «خريطة الطريق» حول وجوب أن تدار هذه الدولة الفلسطينية وفق نظام ديمقراطي يركز على مبادئ الحرية والتسامح، وأن تضع حداً لكل أعمال العنف والتخريب. كما أكدت «خريطة الطريق» على ضرورة التوصل إلى حل متفق عليه لمسألة مكانة مدينة القدس، واشترطت في الوقت ذاته موافقة الدول العربية على إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل.

وقد شددت إسرائيل من جهتها، لدى موافقتها على خطة «خريطة الطريق»، على وجوب أن تكون الدولة الفلسطينية ذات حدود مؤقتة وجوانب معينة من السيادة، وأن تكون منزوعة تماماً من الأسلحة والقوات العسكرية، بحيث تحتفظ بجهاز للشرطة وقوات للأمن الداخلي فقط، على أن تكون هذه القوات ذات

كحلون يبادر إلى تسهيلات ضريبية فيعتبرها الإعلام "محاكاة تقود لانتخابات!"

سلسلة من التخفيضات الضريبية والجمركية بنحو ١١ مليار دولار المستفيد الأكبر منها الأزواج الشابة التي لديها أطفال وأيضاً الجمهور العام



موشيه كحلون.

من جهة وأوساط شعبية من جهة أخرى، إلا أن هذا الجدل تلاشى بعد أن تبين أن المردود الضريبي سيحتاج إلى وقت. ولكن الجدل كشف خلافات بين الاثنين، وكحلون يقرأ طيلة الوقت سلسلة استطلاعات الرأي، التي تتنبأ بخسارته؛ مقاعد برلمانية على الأقل، من أصل المقاعد العشرة التي حصل عليها في انتخابات ٢٠١٥.

والجدل الآخر بين الاثنين نشب حول الفائض الضريبي المفترض من صفقة بيع شركة "موبيل آي" الإسرائيلية لشركة انتل العالمية بما يزيد عن ١٥ مليار دولار، إذ أن المردود الضريبي سيكون بحوالي مليار دولار. وقد دار جدل بين نتنياهو وكحلون حول شكل صرف هذه "الغنيمة" غير المتوقعة لخزينة الضرائب. كما أن الجدل دار بين الحكومة

المستوردين والتجار الانتهاء من المخزون الذي بقي لديهم، وقد دفعوا عليه جمارك قبل التخفيض، ولذا فإن تأثير التخفيض سيكون متأخراً، إلا إذا قررت وزارة المالية ارجاع الجمارك للمستوردين على البضائع التي ما تزال متكدسة عندهم لدى التجار.

أما الضجة التي أثارها وسائل الإعلام فقد كانت بادعاء أن كحلون فاجأ حتى نتنياهو في الإعلان عن قراراته بشأن التخفيض الضريبي والجمركي، إذ أن قسماً من هذه القرارات يحتاج فقط لقرار من وزير المالية. ولكن بعض القرارات الأخرى تحتاج لقرار من الحكومة برمتها، وأخرى لقرار من لجنة المالية البرلمانية.

وبعد أن ادعت وسائل الإعلام أن نتنياهو والليكون قد يعرقلان قرار كحلون، سارع مكتب نتنياهو لإصدار رسائل مفادها أنه يشارك قرارات وزارة المالية وأن الحكومة ستقرها.

وكانت خلافات قد ظهرت في الأسابيع الأخيرة بين نتنياهو ووزير ماليته كحلون كلها تتعلق بأجندات خاصة ليست جوهرية. وكان أولها وأكبرها الجدل حول سلطة البث الجديدة، التي ستستبدل سلطة البث العامة القائمة منذ عشرات السنوات. وحسب تقارير، كادت الأزمة تقود إلى حل الحكومة، لولا الاتفاق بين الاثنين القاضي بإنشاء سلطة بث أخرى تكون مسؤولة عن القطاع الاخباري والبرامج الاخبارية ضمن نتنياهو مسبقاً أن تكون تحت سطوته، وقد خرج كحلون من تلك الأزمة وكأنه مهزوم، بعد أن أصر على مدى أيام على إبقاء سلطة البث الجديدة بملتها، في حين أن نتنياهو اعتقد أن سلطة البث الجديدة باتت تحت تأثير خصومه من الإعلاميين.

طرح وزير المالية الإسرائيلي موشيه كحلون سلسلة من التسهيلات الضريبية الجديدة، التي ستستفيد منها أساساً الشرائح الوسطى، إضافة إلى الجمهور العام، وتقدر قيمتها الإجمالية بنحو ٤ مليارات شيكل، وهذا أقل من ١١ مليار دولار. إلا أن وسائل الإعلام اعتبرت قرار كحلون مناورة، لغرض ضمان مكاسب سياسية تساعد في الانتخابات البرلمانية المقبلة، وحتى أنها ادعت أن هذا الإعلان سيقود إلى أزمة مع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، الذي سيمنع اقرار الخطة، وهو ما نفاه مقربو نتنياهو بعد مرور ساعات. وتنص التسهيلات الجديدة التي أعلنها كحلون، على تقديم تسهيلات ضريبية للأزواج العاملين، ولديهم أطفال، من خلال نقاط تركية ضريبية للرجال، وليس فقط للنساء، كذلك فإن وزارة المالية ستقدم دعماً للحضانات، التي تعمل لساعات ما بعد الظهر، لغرض تخفيض رسوم الأهل، وعلى مستوى الجمهور العام، تنص التسهيلات على إلغاء الجمارك على البسة وأحذية الأطفال المستوردة بنسبة ٦٪، وإلغاء الجمارك على جميع الألبسة والأحذية المستوردة بنسبة ١٢٪. وقررت وزارة المالية تقييد القرار ليسري لعامين فقط. وبحسب الوزارة، فإن قرارها هذا يهدف فحص ما إذا المستوردون والتجار سيخفضون الأسعار، في أعقاب تخفيض الجمارك. وفي حال تم التخفيض للمستهلك، فسيتم تمديد فترة الألفاء.

والتخوف ذاته كان أيضاً تجاه أسعار الهواتف الخليوية الذكية، إذ تقرر خفض الجمارك بنسبة ٥٪. إلا أن المراقبين الاقتصاديين توقعوا أن لا يصل التخفيض مباشرة للمستهلك، لأنه في المرحلة الأولى سيكون على

موجز اقتصادي

تراجم الفائض الضريبي

أظهر تقرير لسلطة الضرائب الإسرائيلية أن الفائض الضريبي في الربع الأول من العام الجاري بلغ ١٦ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٨٣ مليون دولار، وهو أقل من حجم الفائض الذي تم تسجيله في ذات الفترة في كل واحد من الأعوام الثلاثة الماضية. ويتضح أن ٧٥٪ من هذا الفائض تم تسجيله بسبب صفقة بيع شركة البلاستيكيات الإسرائيلية الأكبر "كيتز" في النصف الثاني من العام الماضي، ما يعني أن هذا هو مدخول ضريبي لمرة واحدة. ويستدل من التفاصيل أن الضرائب المباشرة، بمعنى ضرائب الدخل، سجلت في شهر آذار الماضي ارتفاعاً بنسبة ٦١٪، وهذا انعكاس لتزايد أعداد المنخرطين في سوق العمل، ولكن أيضاً انعكاس لارتفاع الحد الأدنى من الأجر في مطلع العام، الذي أدى إلى ارتفاع الأجور التي يشكل الحد الأدنى أساساً احتسابها لأجل علاوات الأقدمية وغيرها.

ويقول التقرير إن حجم الضرائب التي تمت جبايتها في الربع الأول من هذا العام كانت أقل بقليل من ٧٥ مليار شيكل، وهذا ارتفاع بنسبة ٤٦٪ عن ذات الفترة من العام الماضي. وكما يبدو فإن وزارة المالية لا تتوقع فائضاً استثنائياً في مداخيل الضريبة في هذا العام، إذ تم تعدد الأسباب التي ساهمت في الارتفاع، فعدا صفقة شركة كيتز، كان أيضاً تأثير الدفعة الكبيرة من استيراد السيارات في الشهر الأول من العام الجاري، إلا أن وتيرة بيع السيارات تراجعت في الشهرين التاليين قياساً بالذروة التي تم تسجيلها في العام الماضي، وانعكست على مداخيل الضريبة وعلى حجم الاستيراد.

غير أن تقرير المالية لم يذكر صفقة بيع شركة "موبيل آي" بقيمة ١٥ مليار دولار، والتي من المتوقع أن تدفق على خزينة الضريبة حتى ١١ مليار دولار، إذ أن تأثير هذه الصفقة قد يكون حتى نهاية العام الجاري مع استكمال صفقة البيع.

وجاء أيضاً في تقرير وزارة المالية أن مصروفات الحكومة في الربع الأول من العام الجاري ارتفعت بنسبة ١١٥٪ من ذات الفترة من العام الماضي، في حين أن مصروفات وزارة الدفاع وحدها سجلت ارتفاعاً حاداً بنسبة تجاوزت ٢٤٪. إلا أن وزارة المالية قالت إن هذا الارتفاع هو حسابات في داخل إطار الميزانية المقررة، ولن يكون خرقاً للميزانية في أي من الوزارات بما فيها الدفاع.

مؤشرات لعودة السياحة إلى مستوياتها "العالية" السابقة

قال تقرير لمكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي إن عدد السياح الذين دخلوا إلى إسرائيل في الربع الأول من العام الجاري بلغ ٧٣٩ ألف سائح، وهذا أكثر بنسبة ٢٤٪ عن ذات الفترة من العام الماضي ٢٠١٦، ولكنه أيضاً أكثر بنسبة ٥٪ عن ذات الفترة من العام ٢٠١٤، التي سبقت العدوان على غزة في صيف ذلك العام، إذ سجلت السياحة تراجعاً حاداً ابتداء من صيف ٢٠١٤، ولاحقاً وشهدت ارتفاعاً طفيفاً في العام الماضي ٢٠١٦.

وهذه الإحصائيات هي امتداد لإحصائيات الشهرين الأولين من العام الجاري، اللذين شهدا ارتفاعاً بنسبة ٢٥٪ عن ذات الشهرين من العام ٢٠١٦، ما يدل على مؤشر لعودة السياحة إلى مستوياتها "العالية" السابقة، في حال استمرت الأوضاع القائمة.

وكانت السياحة قد تجاوزت في الأعوام ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٠ حاجز ٣ ملايين سائح، وبلغت في أقصاها ٣٤ مليون سائح، من ضمنهم أكثر من ٦٠٠ ألف سائح ليوم واحد. إلا أن أعداد السياح بدأت تتراجع ابتداء من منتصف العام ٢٠١١، على ضوء تدهور الأوضاع في الدول المجاورة، التي ساهمت في تقليص الرحلات متعددة الدول، وبضمنها الجولات البحرية، التي كانت تأتي سنوياً بمئات آلاف السياح ليوم واحد.

ولاحقاً ساهمت الحرب على قطاع غزة في صيف العام ٢٠١٤ في التراجع الأكبر في السياحة إلى إسرائيل، خاصة حينما وصلت قذيفة أو أكثر إلى منطقة تل أبيب الكبرى، وما تبعها من إغلاق المطار الدولي لبضع ساعات، واستمر انهيار السياحة في العام التالي ٢٠١٥، ولكن العام ٢٠١٦ شهد ارتفاعاً محدداً، وكان بارزاً أكثر في الربع الأخير من ذلك العام، الذي سجل ارتفاعاً بنسبة ١٧٪، وساهم في رفع السياحة للعام كله.

وفي التفاصيل، يتبين أنه في شهر آذار وحده دخل ٢٩٣ ألف سائح، وهذا ارتفاع بنسبة ٢٢٪، عن ذات الشهر من العام الماضي، وهي ذات نسبة الارتفاع التي سجلها شهر شباط من العام الجاري، والمؤشر الأبرز هو ارتفاع أعداد السياح الذين دخلوا عبر المعابر البرية. ففي شهر آذار ارتفع عدد السياح الداخلين جوا بنسبة ١٧٪، وبلغ عددهم ٢٥٦ ألفاً، في حين أن عدد السياح عبر المعابر البرية بلغ ٣٨ ألفاً، وهذا ضعف العدد الذي كان في العام الماضي ما يدل أيضاً على ارتفاع السياحة متعددة الدول. وبحسب ما نشر، فإن سلسلة من التسهيلات الضريبية، ومحفزات مالية أخرى أقرتها وزارة المواصلات وسلطة المطارات والمعابر لشركات السياحة والطيران ساعدت على خفض أسعار التذاكر إلى إسرائيل.

وقالت تقديرات أولية في وزارة السياحة إن السياحة في الربع الأول من العام الجاري أدفقت على الاقتصاد الإسرائيلي أكثر من ٤ مليارات شيكل، أي ما يعادل ١١ مليار دولار.

انخفاض نسبة البطالة لا يقلص نسبة الفقراء في عائلات العاملين الإسرائيليين

مخصصات ضئيلة تدفع بالعاملين للقبول بعروض عمل بشروط قاسية ورواتب متدنية

من العُثور على مكان عمل، ومعهم أيضاً من يُسبوا لكنهم يعملون بغير إرادتهم في وظائف جزئية، فإن نسبة البطالة ستقفز إلى ١٠,٦٪، بدلاً من البطالة الرسمية المعلنة - ٤,٧٪. وفي هذه الشريحة بالذات تظهر الفجوة الأكبر بين النساء والرجال، إذ أن ظاهرة اليأس من العثور على مكان عمل، أو الاضطرار للعمل في وظائف جزئية، منتشرة أكثر بين النساء، إذ تبين في مسح أن البطالة في هذه الحالة بين النساء ستقفز إلى ١٢,٣٪، مقابل نسبة ٩,٣٪ بين النساء، علماً أن الفارق بين النساء والرجال في البطالة الرسمية المعلنة هامشي.

وكانت إسرائيل قد أجرت قبل ثلاث سنوات تغييرات في احتساب جمهور العاملين، إذ تم شمل الجنود ضمن الخدمة الإلزامية والجيش النظامي ضمن جمهور العاملين، ويسري قانون التجنيد الإلزامي على كل شاب وشابة من اليهود بلغ سن ١٨ عاماً، وتمتد فترة التجنيد لدى الشبان إلى ٣٦ شهراً، ولدى الشابات إلى ٢٤ شهراً، ما يعني أن فترة التجنيد الإلزامي، غير الموجود في عدد كبير من الدول المتطورة، يخرج عشرات آلاف الشبان والشابات من دائرة البطالة، رغم أنهم عملياً لا يعملون، ومخصصاتهم المالية هامشية وبالكاد تكفي لمصروف الجيب الشهري.

مخصصات ضمان الدخل، وهذا أحد تفسيرات ارتفاع نسبة الفقراء في العائلات التي فيها عامل واحد على الأقل، وأيضاً عاملان.

وكان تقرير جديد صادر عن مكتب الخبير الرئيسي في وزارة المالية قد دل على أن تغييراً في احتساب البطالة من شأنه أن يضاعف النسبة الرسمية التي احتفلت بها إسرائيل في الأسابيع القليلة الماضية، وهي ٤,٧٪. إذ أن احتساب البطالة في مكتب الإحصاء المركزي يركز على أسئلة علمية لا تعكس بشكل حقيقي الواقع الميداني، كما يشار إلى أن قانون الخدمة العسكرية الإلزامية يساهم هو أيضاً في تخفيض نسب البطالة، وتتجاهل كل هذه التقارير واقع سوق العمل في المجتمع العربي، الذي فيه أقصاء ٧٠٪ من النساء عن سوق العمل بفعل سياسة التمييز العنصري. ويقول تقرير الخبير الرئيسي في وزارة المالية إن معطيات البطالة الإسرائيلية منخفضة مقارنة مع البطالة العالمية، وأيضاً مقارنة مع البطالة الإسرائيلية في الماضي، ولكن إذا جرى احتساب أولئك الذين يُسبوا من البحث عن مكان عمل، وهم يعملون في وظائف جزئية بخلاف إرادتهم، فإن البطالة الرسمية المعلنة ستتضاعف. ويقول التقرير ذاته إنه إذا ما جرى احتساب اليائسين

تراجع مستمر منذ خريف العام ٢٠١٤، بنسبة ثابتة من ١٪ إلى ١,٦٪. وهذا يعني أنه منذ تلك الفترة تراجع عدد طالبي العمل في سلطة التشغيل بنسبة تراكمية تتراوح ما بين ٢٥٪ إلى ٣٠٪.

وكما يبدو فإن أحد عوامل الابتعاد عن طلب العمل، هو التغييرات الكبيرة في شروط الحصول على مخصصات البطالة، التي تقلصت بنسب كبيرة قياساً مع ما كان قائماً حتى سنوات التسعين. ولكن الأكثر من هذا، تقليص المخصصات الأدنى، المسماة "ضمان الدخل"، وهي مخصصات هشّة جداً، تدفع لمن بقي عاطلاً عن العمل بعد الفترة القانونية المخصصة للحصول على مخصصات البطالة الأعلى. وهي تتراوح ما بين شهرين إلى سبعة أشهر، بحسب الجبل وفترة العمل التي سبقت الخروج إلى البطالة. ويقول التقرير إن عدد المستفيدين من ضمان الدخل بلغ في العام ٢٠٠٠ حوالي ٢٠٠ ألف شخص، بينما عددهم في شهر آذار الماضي أقل من ٨٢ ألفاً، لأن جمهور العاطلين بات يفضل الاستغناء عن هذه المخصصات، التي جعلته عرضة لقبول أي عرض عمل، دون علاقة بمؤهلاته المهنية. كذلك فإن شرط مخصصات البطالة تدفع بالعاملين للقبول بعروض عمل، حتى باجور متدنية، ولكنها تكون أفضل من

قال تقرير لصحيفة "ذي ماركر" الاقتصادية إنه حسب التقارير الدورية لسلطة التشغيل الإسرائيلية، فإن أعداد العاطلين عن العمل تشهد حالة استقرار، ما يعني تراجع نسبة البطالة باستمرار بين جمهور المنخرطين في سوق العمل، الذي يتزايد بفعل التكاثر الطبيعي. وهذا يعني تزايد أعداد المواطنين الذين ينخرطون في سوق العمل، إلا أن هذا لا يقلص أعداد الفقراء، وبالذات في العائلات التي فيها عامل واحد على الأقل.

ويقول التقرير إن المسؤولين في بنك إسرائيل المركزي وأيضاً في سلطة التشغيل متفاجؤون من استمرار انخفاض نسبة البطالة، فالبطالة في شهر آذار الماضي سجلت أدنى مستوى لها، ٤,٣٪، في الشريحة العمرية من ١٥ إلى ٦٤ عاماً، ما يعني أن نسبة البطالة أقل بشكل ملحوظ، بين الشريحة العمرية من ٢٥ إلى ٦٤ عاماً. وفي المقاييس الدولية، هذه نسب تُعد حالة تشغيل كاملة، إذ أن نسبة عالية من العاطلين عن العمل هم في حالة انتقال بين مكان عمل وآخر، بينما نسبة العاطلين عن العمل المزمنين في حالة تراجع مستمر، وهي تتركز في المتقدمين بالسن، القريبين من جيل الشيخوخة، الذين فرص تشغيلهم ضئيلة جداً. ويقول تقرير لسلطة التشغيل إن عدد طالبي العمل في

بنك إسرائيل يحذر من عدم سيطرة الحكومة على حجم الدين العام

*البنك يخفض توقعات النمو للعام الجاري إلى نسبة ٢,٨٪، ويؤجل احتمال رفع الفائدة البنكية إلى منتصف ٢٠١٨

ويتوقع ارتفاعاً طفيفاً للتضخم بعد ثلاث سنوات من التراجع

دون تأثير تراجع استيراد السيارات المتوقع فإن النمو قد يرتفع هذا العام إلى ٣,٣٪. يتذكر أن النمو الاقتصادي في العام الماضي فاق كل التقديرات التي طرحها بنك إسرائيل والمؤسسات المالية، وخاصة وزارة المالية، إذ بلغ ٤٪، في حين أن التقديرات الأولى للبنك توقعت نسبة ٢,٢٪، ثم بدأت ترتفع تدريجياً إلى ٣,٤٪ كحد أقصى.

كذلك قرر البنك المركزي إبقاء الفائدة البنكية الأساسية عند مستواها المتدني منذ ٢٦ شهراً، وهي ٠,١٪. وقال البنك في تقريره الدوري إنه يتوقع ارتفاع الفائدة مجدداً فقط في الربع الثاني من العام المقبل ٢٠١٨، وليس حسب تقديراته الأولى في الربع الأخير من العام الجاري. وربط البنك تقديراته الجديدة بوثيرة التضخم التي ما تزال منخفضة، وقال البنك إنه يتوقع ارتفاع التضخم في العام الجاري ٢,٧٪ بنسبة ٠,٧٪، ليكون العام الأول الذي يسجل فيه التضخم ارتفاعاً، بعد ثلاث سنوات سجل فيها التضخم تراجعاً سنوياً.

وكان مكتب الإحصاء المركزي قد أعلن قبل أيام أن التضخم الماضي في شهر آذار الماضي سجل ارتفاعاً طفيفاً بنسبة ٠,٣٪، متأثراً بارتفاع أسعار موسمي للملابس والأحذية وبعض الفواكه الخضراوات، وبذلك يكون التضخم قد ارتفع في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري بنسبة ٠,١٪، إذ كان التضخم قد تراجع في الشهر الأول بنسبة ٠,٢٪، بينما سجل صفراً بالمئة في الشهر الثاني، ليرتفع في الشهر الثالث، كما ذكر، بنسبة ٠,٣٪.

من نسبة مخططة ٢,٨٪. ولكن هذا الفارق في نسبة العجز ليس ناجماً عن أداء اقتصادي صحيح، بل عن انخفاض الصرف على القضايا الاجتماعية. وتؤكد تقارير دورية إسرائيلية، وأخرى صادرة عن منظمة التعاون بين الدول المتطورة OECD، أن إسرائيل هي الأقل صرفاً على القضايا المدنية الاجتماعية، من تعليم وصحة ورفاه اجتماعي، وأيضاً صرف على المشاريع البيئية.

ويشار إلى أنه وفق توزيع الموارد في الموازنة العامة على مر السنين، فإن العامل الأساس الذي يؤدي إلى تراجع الصرف على القضايا الاجتماعية، هو أولوية الصرف على العسكرية والاحتلال والاستيطان.

ويقول بنك إسرائيل في تقريره البحثي إن نسبة العجز التي تطرحها الحكومة للعام الجاري - ٢,٨٪ - للسنوات المقبلة، ستكون عائقاً أمام الحكومة للاستمرار في خفض نسبة الدين العام من أجمال الناتج العام، فهذا قد نتج في الحكومة في العام الجاري والعامين المقبلين، إلا أنه بعد ذلك ستجد الحكومة ذاتها أمام واقع آخر تضطر فيه إلى رفع نسبة العجز في الموازنة من أجل تغطية مصاريفها التي سترتفع لاحقاً.

تخفيض توقعات النمو

في سياق متصل، أعلن بنك إسرائيل المركزي عن تخفيض توقعاته للنمو الاقتصادي للعام الجاري من ٢,٩٪ في توقعات سابقة، إلى ٢,٨٪. وقال البنك إنه من

المالي "السلبى"، وارتفاع قيمة الشيكال أمام الدولار. فقد سجل العجز في الموازنة العامة مع نهاية العام ٢٠١٦ نسبة ٢,١٥٪ من أجمالي الناتج العام، بدلاً من نسبة متوقعة ٢,٨٪.

وكان حجم الدين العام مصدر قلق للاقتصاد الإسرائيلي في سنوات ما قبل الأزمة الاقتصادية العالمية، ففي العام ٢٠٠٦ كان حجم الدين أكثر من ٨٠٪، وقد وضعت حكومة إيهود أولمرت في حينه هدفاً لخفض الدين تدريجياً إلى نسبة ٦٠٪ حتى العام ٢٠١٥. وخلال الأزمة الاقتصادية العالمية تم تأجيل الهدف إلى العام ٢٠٢٠. إلا أن الدين بدأ يسجل تراجعاً من حيث نسبته من الناتج العام، على ضوء نسب النمو العالية، على الرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية. ففي العام ٢٠٠٧ وحده، وهو العام الذي اندلعت فيه الأزمة الاقتصادية، تراجعت نسبة الدين بـ ١١٪ في حين بدأ الدين العام يطغى في أكبر الدول المتطورة، فقد بلغت نسبة الدين في اليابان ٢٥٠٪، وفي إيطاليا ١٣٣٪، ومعدل النسبة في الدول العشرين الأكثر تطوراً ١١٦٪. وفي الولايات المتحدة الأميركية قرابة ١٠٥٪.

ويقول التقرير الجديد الذي أعده قسم الأبحاث في بنك إسرائيل المركزي، إن انخفاض نسبة الدين العام من حجم الناتج العام، لم يكن نتيجة للسياسة الاقتصادية للحكومة القائمة، بل بفعل سلسلة عوامل اقتصادية. ومن أبرز عوامل خفض الدين العام، هو خفض العجز في الموازنة العامة. وقد سجل العجز في العام الماضي نسبة ٢,٨٪، بدلاً

من ٣,٣٪. وقال تقرير لبنك إسرائيل المركزي إنه سيكون من الصعب على الحكومة أن تحافظ على نسبة اجمالي الدين العام من الناتج العام، الذي سجل في العام الماضي ٢٠١٦ أدنى مستوى له منذ عشرات السنين وبلغ ٦٢٪، وهي النسبة الأقرب للنسبة المفضلة في الاقتصاد العالمي - ٦٠٪. وخفض بنك إسرائيل في تقريره آخر من توقعات النمو الاقتصادي للعام الجاري، إلى ٢,٨٪، بدلاً من ٢,٩٪ في توقعات سابقة. كما يقدر البنك أن يسجل التضخم ارتفاعاً بنسبة ٠,٧٪، ليكون الارتفاع الأول بعد ثلاث سنوات سجل فيها التضخم تراجعاً.

وكان حجم الدين الحكومي مقارنة بالناتج العام قد بلغ في العام الماضي أدنى نسبة له في تاريخ إسرائيل، وهبط إلى ٦٠,٩٪ من اجمالي الناتج. وقال تقرير لمكتب المراقب العام للدولة إن الدين الحكومي في العام ٢٠١٦ قد بلغ نسبة ٦٠,٩٪ من اجمالي الناتج العام، بدلاً من نسبة ٦٢,٢٪ في العام ٢٠١٥، في حين أن دين القطاع العام والجمهور معا بلغ ٦٢,٢٪ من اجمالي الناتج العام، مقابل نسبة ٦٣,٣٪ في العام الذي سبق ٢٠١٥. والدين الحكومي هو الدين الذي يقع على مسؤولية الحكومة مباشرة، فيما الدين العام يشمل أيضاً دين المجالس البلدية والقروية.

وحسب تقرير المراقب العام للدولة، فإن العوامل المركزية التي ساهمت في خفض نسبة الدين العام كانت نسبة العجز في الموازنة العامة التي هي أقل من المخطط، ومعها الفائض في جباية الضرائب، والتضخم

أوروبا تتنكر لما يشكله الإسلام من تهديد حالي لمستقبلها!

هناك احتلال في الشرق الأوسط غير أن هذا الاحتلال ليس إسرائيليًا وإنما هو احتلال عربي - إسلامي مستمر ويمارس القمع والاضطهاد منذ القرن السابع الميلادي

بقلم: تسفي مزرايل (*)



ضد الاسلاموفوبيا في الولايات المتحدة.

على بيوت قديمة ما زالت ماثلة على مداخها رموز يهودية مختلفة كنجمة داود، بالإضافة إلى بقايا كنس ومقابر يهودية .

ولعل غالبية القرى العربية في الجليل كانت أصلا قرى يهودية، طرد اليهود منها وحل العرب مكانهم، ومن بين هذه القرى عرابة، سخنين، برعم، المغار، إضافة إلى الناصرة وعكا. في المقابل فإن وسائل الإعلام والأكاديميا تفضل الحديث عن تصريحات حنين الزعبي وأحمد الطيبي وأضرابها، التي تدعي بأنه لا يوجد لليهود ما يفعلونه هنا، وأن فلسطين هي دولة عربية منذ فجر التاريخ. وكما هو معلوم فإن دولة فلسطين لم تكن قط عربية أو غير عربية، كما أن فلسطين ليست كلمة عربية. فهي ليست سوى تعريب لكلمة «فلسطين» التي هي التسمية اليونانية-الرومانية لـ«يهودا» أو أرض إسرائيل. كذلك فقد نُسب اسم «فلسطين» على امتداد التاريخ إلى «أرض إسرائيل»، وإلى «دولة اليهود»، ولم ينسب قط إلى أي كيان عربي، ربما نظرا لأن من الصعب تهجئة أو نطق كلمتي «إيرتس يسرائيل» - أرض إسرائيل» في اللغات الأوروبية. وعموما فقد اعتاد الاساميون في أوروبا على مخاطبة اليهود، بعد استنفاد كل مخزون الشتائم والافتراءات بحقهم قائلين لهم: «إذهبوا إلى «فلسطين» فهناك مكانكم، مما يشير إلى أنه لم يكن هناك أبدا شعب عربي فلسطيني، فالعرب وصلوا إلى هذا البلد في نطاق الفتوحات والاحتلالات الإسلامية، ولم يقيموا أيضا دولة فيها. كما أن تواجدهم كان هزليا جدا، وقد ازداد هذا التواجد مع بداية (مشروع) الحركة الصهيونية في منتصف القرن التاسع عشر، والتي شرعت على عملية تطوير حيثية للدولة، وكانت بالتالي بحاجة إلى أيد عمالة. وفي هذا الإطار وصل عشرات الآف العرب إلى إسرائيل - «فلسطين» في ذلك الوقت - وقدموا من المغرب ومصر وشبه الجزيرة العربية وسورية، سعيا وراء العمل وكسب لقمة العيش.

ذلك هو التاريخ، أو انعدام التاريخ لما يطلق عليه حاليا «الفلسطيني». هذه الأمور كانت معروفة ومدركة ولم يعترض عليها أو يختلف معها أحد، إلى أن بدأ السكان العرب بعد «حرب الأيام الستة» بتسمية أنفسهم كشعب فلسطيني له حقوق تاريخية في المكان.

على الرغم من ذلك فإن المجتمع الدولي، وأوروبا بشكل خاص، ما زال يتجاهلان التاريخ والاحتلال العربي-الإسلامي المدمر للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويصوران إسرائيل على أنها جذر الشر في المنطقة. ما زال المجتمع الدولي وأوروبا يشجان ويدينان إسرائيل دون توقف، ويسعيان إلى عزلها وإضعافها في مواجهة عالم عربي- إسلامي يسعى للقضاء عليها.

وعلى ما يبدو، طالما لم يعد العالم إلى المصادر التاريخية للنزاع، ولم يقدم الدعم لإسرائيل، فإننا سنشهد المزيد من الحروب التي لا يمكن لأحد أن يتكهن نهاية لها .

(*) دبلوماسي إسرائيلي رفيع سابق (سُفّل منصب سفير إسرائيل لدى مصر ورومانيا والسويد)، وخبير في شؤون ووسائل الإعلام والدعاية العربية، وباحث بارز ومدير للموقع الإلكتروني باللغة العربية لـ «المركز المقدسي للشؤون العامة والدولة، وقد أشغل فيما مضى مناصب رفيعة أخرى في وزارة الخارجية الإسرائيلية ومن ضمنها نائب مدير عام الوزارة للشؤون الأفريقية. ترجمة خاصة: سعيد عياش.

ردا على الهجوم الذي شنّه الجيش الأردني بعد تصديق الملك حسين لاكاذيب جمال عبد الناصر بأنه «سينتصر على اليهود» .

إن «حرب الأيام الستة» لم تكن إلا حلقة في سلسلة الحروب والإرهاب العربية التي استهدفت النبل من إسرائيل وهزيمتها وكسر شوكتها وتدميرها. لقد رفض العرب، الذين لم يقترحوا قط خطة أو مبادرة سلمية من جانبهم، جميع مشاريع ومبادرات السلام التي عرضها المجتمع الدولي، ابتداءً من خطة «لجنة بيل» في العام ١٩٣٧، ومشروع التقسيم في العام ١٩٤٧، مروراً باتفاقيات أوسلو التي انتهت برفض ياسر عرفات إقامة دولة فلسطينية على أساس خطة الرئيس كلينتون، وانتهاءً باقتراحات إيهود أولمرت وجون كيري، وغيرها الكثير من الإقتراحات.

لقد أبرمت إسرائيل من جهتها معاهدتي سلام مع كل من مصر والأردن، وانسحبت من قطاع غزة أيضا، فيما ما زالت تحتفظ بـ«يهودا والسامرة» كوديعة من أجل ضمان أمنها إلى حين التوصل إلى حل سلمي، والسؤال: هل يتعين على إسرائيل قبول الموقف العربي المائل بان الشرق الأوسط يجب أن يخضع إلى حكم العرب بموجب ما نادى به الخليفة المسلم عمر بن الخطاب، وهو نفس الموقف الذي يتبناه «الإخوان المسلمون» حاليا، والذين يسعون إلى إعادة احتلال المناطق التي طرد المسلمون منها، كإسبانيا وغيرها من دول أوروبا والعالم، وذلك كمرحلة أولى لفرض الإسلام على العالم بأكمله؟، وهذه الرؤية تلقى قبولا ورواجا واسعين في العالم العربي، كما تعمل بموجها المنظمات الإرهابية الإسلامية وفي طليعتها تنظيمي «القاعدة» و«داعش» .

اليهود و «أرض إسرائيل»

لم يرضخ الشعب اليهودي قط للاحتلال العربي، ولم يتنازل عن أرض إسرائيل التي كانت دوما جزئا لا يتجزأ من كينونته الثقافية والدينية. إن كل الكتب والأدبيات الدينية والدينيّة للشعب اليهودي مرتبطة بأرض إسرائيل، فما الذي تعنيه كلمة «غيتولا - خلاص» إن لم تكن العودة إلى أرض إسرائيل، وهي التي أبتت أيضا على اليهودي كيهودي. إن التوق للعودة إلى أرض إسرائيل هو الذي حافظ على هوية الشعب اليهودي.

فصلا عن ذلك فإن التواجد اليهودي المتواصل في أرض إسرائيل، لم يتوقف قط حتى بعد الاحتلال العربي في العام ٦٤٠ للميلاد، والذي الحق ضررا شديدا بـ«البيشوف اليهودي» الذي اقتصر تعداده وقتئذ على حوالي ٥٠٠ ألف نسمة، صيحب أن قسما منهم اعتنقوا الإسلام وذبخوا أو هربوا، غير أن تواجدا يهوديا لا بأس به ظل قائما حتى منتصف القرن الثامن عشر في عدد كبير من القرى في منطقة الجليل، ناهيك عن مدن صفد وطبريا والقدس ويافا، ويمكن العثور على قرائن ودلائل واضحة في هذا الصدد، ومن ضمن ذلك في كتب العائلات، في أرشيف الإمبراطورية العثمانية، الذي أعدت أبحاث حوله من قبل باحثين يهود. ووفقا لما احتوته سجلات الضرائب في ذلك الوقت، على سبيل المثال، فقد نجح اليهود في الصمود والبقاء في قرى الجليل حتى منتصف القرن الثامن عشر، غير أنهم لم يتمكنوا من الصمود في نهاية المطاف، في ظل عمليات الملاحقة والمذابح التي تعرضوا لها على أيدي جيرانهم العرب. ويمكن حاليا العثور في القرى العربية في الجليل،

قسم كبير من وسائل الإعلام العالمية، في مواجهة الإسلام والمشاكل التي يطرحها، ولا سيما هجرة ملايين المسلمين والإرهاب الإسلامي المتصاعد، إلى أوروبا. وتتجاهل طريقة التفكير هذه الواقع التاريخي ومبادئ وتعاليم الدين الإسلامي، وهو تجاهل خطير لن يؤدي سوى إلى إنكفاء الديمقراطية في مواجهة الإسلام، الذي يجلب معه ظواهر التطرف الديني واللاسامية، ويسعى إلى فرض نفسه على العالم بأسره.

ثمة جانب آخر في هذا الموضوع يستدعي الإجابة عليه وهو نظرة الغرب إلى الدين الإسلامي، فالأوروبيون يرون في الإسلام أحد الديانات الثلاث التوحيدية المرتكزة على التناخ، وهم يعتقدون، أو يتظاهرون، بأنهم إذا ما عملوا بطريقة ناعمة على تخفيف حدة العناصر المتطرفة في الإسلام، فإنه سيكون من الممكن التوصل إلى تفاهم وتعايش بسلام مع الإسلام والمسلمين، ويرفض الأوروبيون في هذا السياق رؤية المشكلة على أنها عمق بكثير، وأن جذورها تمتد إلى الدين الإسلامي ذاته، وأن هناك تناقضات فيولوجية جذرية بين الإسلام والمسيحية. وترفض أوروبا في المقام الأول الإقرار أو الاعتراف بأن الإسلام يرفض رفضا باتا الأساس النظري للمسيحية، أي التالوث المقدس، فوحدانية الله في الإسلام قاطعة ومطلقة ولا يجوز الإنحراف عنها بأي شكل من الأشكال. لقد جاء الإسلام في بدايته كدين «تناخي»، فثلث آيات القرآن تقريبا تنطبق إلى اليهود، وكانت وجهة (قبيلة) صلاة المسلمين الأوائل في مدينة القدس. غير أن رفض اليهود والمسيحيين في شبه الجزيرة العربية الاعتراف بمحمد كنبى مكمل لموسى ويسوع، أدى إلى إبتعاد محمد عن التناخ، وإلى قيامه أيضا بتغيير وجهته الصلاة وتحويلها إلى مكة. وبذلك فقد انفصل الإسلام عن

الحلف بين الله وشعب إسرائيل، وبالتالي عن يسوع نبي المسيحيين، ليغدو ديانة مختلفة، ويمكن القول توفيقية! من الواضح أن أوروبا تفضل التفاضلي عن رؤية الاحتلال العربي-الإسلامي ونتائجه التدميرية في الشرق الأوسط، غير أن إسرائيل اضطرت إلى مواجهته، وقد حاربتته وتغلبت عليه، ولقد استطاع «ييشوف يهودي» (مجتمع الاستيطان اليهودي في فلسطين قبل قيام إسرائيل)، لا يتجاوز تعداده ٦٥٠ ألف نسمة، هزيمة الجيوش العربية التي غزت هذا البلد بهدف تدمير دولة إسرائيل، وذلك مباشرة فور قيامها في أيار ١٩٤٨، وقد شكل ذلك هزيمة لم يتقبلها العرب، الذين اعتادوا على رؤية الإسلام يسود في الشرق الأوسط، وسيطر على اليهود كقافية لا حول ولا قوة لها، وكمواطنين من الدرجة الثانية يخضعون لحماية الإسلام طالما كانوا يدفعون الجزية ويرضخون لشتى القوانين المذلة الأخرى، وكذلك بشرط ألا ينجحوا طوال حياتهم في الوصول إلى صدام مع مسلم، ذلك لأن المحكمة في أية دولة إسلامية تستند إلى قانون منحاز على الدوام إلى جانب المسلم في مواجهة «الكافر». لقد رفض العالم العربي تقبل الهزيمة، وما زال يرفض الاعتراف بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي، ويمارس إرهابا مستمرا ويوميض ضد مواطنيها. وعلى الرغم من كل أشكال المقاطعة التي فرضتها الدول العربية، فقد نجحت إسرائيل في إقامة دولة مزدهرة عدت ريادة في مجالات الزراعة والصناعة والهايتك.

لقد احتلت إسرائيل «يهودا والسامرة» (الضفة الغربية) كخطة دفاعية خلال «حرب الأيام الستة» (١٩٦٧)، وذلك

وحمل «الكفار» على اختلاف أنواعهم على الإيمان بالله، عن طريق الإقناع أو بحد السيف، وفيما انهارت الإمبراطوريات القديمة وانقرضت تماما بمرور الزمن، فقد تمكن نظام الحكم الإسلامي من فرض شريعته على سكان المناطق المحتلة الذين اضطروا في غالبيتهم للتخلي عن ديانتهم واعتناق الدين الإسلامي، سواء نتيجة الإكراه أو التسليم بالأمر الواقع. كما تغلبت اللغة العربية بمرور الوقت على شتى لغات العالم القديم، وقد سيطر الاحتلال العربي-الإسلامي على ثقافات أكثر تطورا بكثير من ثقافة شبه الجزيرة العربية، وواجه العرب في أعقاب غزوه للشرق الأوسط، منذ العام ٦٣٦ ميلادي، مراكز ثقافية مزدهرة ورثت حضارات قديمة. ففي أرض إسرائيل وبلاد الرافدين (العراق وسورية) كانت تعيش مجموعات سكانية «مؤجدة» (تحت احتلال بيزنطي) تشربت الثقافتين اليهودية واليونانية - اللاتينية. وكان يقطن في هذه المناطق يهود لهم تاريخ عريق يمتد إلى ٢٥٠٠ عام، يتحدثون اللغات العبرية واليونانية والآرامية، ومسيحيون لهم تاريخ يمتد إلى ٦٠٠ عام، ورثوا الثقافة الآشورية والبابلية، ويتحدثون اللغتين الآرامية واليونانية. وقد مثل جميع هؤلاء اليهود وكذلك المسيحيون ثرات ثقافة متطورة تعود لآلاف السنين، بالإضافة إلى مؤسسات تعليمية متقدمة.

في منطقتنا لم يبق سوى عدد قليل جدا من الناطقين باللغة الآرامية، ولا يتجاوز عدد هؤلاء بضع مئات من الآلاف الذين يقطنون بشكل رئيس في العراق وسورية، فيما تقيم الغالبية (قرابة مليون نسمة) في الولايات المتحدة. وهناك حوالي ١٥٠٠ شخص من الناطقين باللغة الآرامية يقيمون في إسرائيل، ويسعى هؤلاء بمساعدة السلطات الإسرائيلية، إلى إحياء هذه اللغة.

في الوقت الحالي يواصل تنظيم الدولة الإسلامية («داعش») مهمة إبادة الأقليات، ولا سيما بقايا الآشوريين واليزيديين في شمال العراق، كذلك يقوم تنظيم «داعش» بتدمير ما تبقى من دلائل وآثار مادية، والتي جسدت حجم تلك الثقافات التي قام الإسلام بمحوها، مثل الكنائس والتبوير القديمة وأجزاء من مدينة تدمر في سورية.

لقد تحولت الفتوحات الإسلامية بصورة تدريجية في آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وإسبانيا، إلى حيز ديني وثقافي إسلامي كان من المفترض أن يديره خليفة مسلم بموجب نظام خلافة إسلامية في نطاق أمة إسلامية مؤجدة، غير أن مثل هذا النظام لم يتم أبدا، وهكذا لم ينجح العرب إذن في إقامة مثل هذا النظام القادر على احتواء جميع شعوب المنطقة وتمكينها من التطور والإزدهار وتحقيق المساواة الجندرية، وضمان حقوق الإنسان الأساسية، وبالإساس توفير الإمكانية الطبيعية لهذه الشعوب كي تعيش حياتها بموجب ديانتها ونقلها.

تجاهل متعمد للتاريخ

يبدو أن الاحتلال (الفتوحات) العربي الإسلامي ونتائجه لم يخضع للدراسة والبحث في الغرب، ذلك لأن الاستنتاجات ربما تكون غير ملائمة لطرق تفكير الأكاديميا ووسائل الإعلام العالمية في العصر الحديث. فمبدأ التفكير الغربية، تفكير «بعد ما بعد الحدائة»، تستند حاليا على ما يسمى النزاهة السياسية والتعددية الثقافية، فتلك هي المقاييس التي تستخدمها الأكاديميا حاليا، ويستخدمها

تشكل المعاملة الفظة التي تواجهها دولة إسرائيل من جانب المجتمع الدولي إحدى الظواهر السياسية الدولية الأكثر إثارة للانتباه في العصر الحالي.

ولعل اللافت هنا أن إسرائيل، وهي الدولة الديمقراطية الوحيدة الواقعة في قلب عالم عربي وإسلامي غارق في التخلف الاجتماعي والاقتصادي، ويعبر عن نفسه بوسائل العنف، داخليا وخارجيا، هي التي تتعرض بالذات لحملات الشجب والإدانة المتواصلة من جانب المجتمع الدولي، ولا سيما من جانب الاتحاد الأوروبي، الذي نُصّب نفسه مسؤولا وراعيا مؤتمنا على حقوق الإنسان في العالم أجمع.

والسؤال: كيف يمكن لنا أن نفهم أوروبا التي تتجاهل مظاهر العنف والدمار والتخلف التي خلفتها الفتوحات الإسلامية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟ كيف يمكن فهم أوروبا التي تتفازل العالم العربي، متناسية التاريخ البشع لمحاولات السيطرة الإسلامية عليها، ومتنكرة لما يشكله الإسلام حاليا من تهديد لمستقبلها عن طريق هجرة المسلمين والإرهاب الإسلامي إلى بقاعها وبلدانها؟

إن إسرائيل، التي تكافح في مواجهة عدو غير مستعد للاعتراف أو القبول بوجودها، وتحافظ بمنتهى الحرص والحزم على نظامها الديمقراطي، وعلى حقوق الإنسان لجميع سكانها، ومن ضمنهم حتى ألد أعدائها الذين يسمون «فلسطينيين»، تتعرض حاليا لحملة شيطنة منهجية تصورها كدولة أبارتهايد، ترتكب أعمال إبادة جماعية، وتعتمد قتل الأطفال وبتتر أعضاء (جثث) المخربين، وغير ذلك من شتى أنواع الاتهامات الغربية والعجيبة.

وعلى ما يبدو فإن هذه الاتهامات، العارضة عن الصحة تماما، ولا أساس لها في الواقع، نابعة من المناخ اللاسامي والعدائي لإسرائيل، الذي تكون على أرضية من التفائق والجهل والعنصرية وتجاهل الحقائق، خدمة لمصالح سياسية ضيقة، وتقف في أساس هذه الاتهامات دعاية عربية كاذبة ومنهجية على امتداد عشرات السنين، تلقفها اليسار الأوروبي المتطرف، بل وزاد عليها.

لقد وجد هذا اليسار الأوروبي في المنظمات العربية والإسلامية حليفاه له في طريقه الثوري لتغيير العالم، متجاهلا جوهر الإسلام القائم على الانصياع التام للشرعة الإلهية، والذي يتنافى تماما مع مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

هذا الحلف غير المقدس امتد إلى اليسار الوسط وتغلغل داخل المؤسسات السياسية والأكاديميا ووسائل الإعلام الأوروبية.

وهكذا فقد تحولت إسرائيل، بكيفية ما، إلى كائن غير شرعي، وبات يمكن في السنوات الأخيرة ملاحظة وجود نقاشات في الأكاديميا ووسائل الإعلام العالمية تتناول شرعية قيام دولة إسرائيل.

ويزعم تحالف الكراهية هذا، والذي يضم عددا غير قليل من اليهود من «مصلحي العالم»، وإسرائيليين من أتباع اليسار المتطرف، أن نضاله ضد إسرائيل ينبع من الاحتلال (!) .

من هو المحتل في المنطقة؟

مما لا ريب فيه أن هناك احتلالا في الشرق الأوسط، غير أن هذا الاحتلال ليس إسرائيليًا وإنما هو احتلال عربي - إسلامي مستمر، ويمارس القمع والاضطهاد منذ القرن السابع الميلادي. وقد انبرت إسرائيل لمحاكمة هذا الاحتلال وتمكنت من الانتصار عليه والتحزم من نيره بعد ١٣٠٨ سنوات، لتجدد بذلك استقلالها، ولم ينجح في الانعتاق من هذا الاحتلال العربي - الإسلامي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العصر الحالي سوى إسرائيل وجنوب السودان.

ثمة في المنطقة شعوب أو أقليات دينية وقومية ما زالت تتكافح، أو تنتظر خلاصها من الاحتلال العربي، كالشعب الكردي الذي فرض عليه الإسلام بالقوة، مع ذلك فقد حافظ الأكراد، الذين يتراوح تعدادهم ما بين ٣٠ إلى ٤٠ مليون نسمة موزعين بين أربع دول (إيران، سورية، العراق وتركيا) على لغتهم وهويتهم الخاصة، وما انفكوا يكافحون للحصول على الاستقلال، أو على حكم ذاتي موسع على الأقل، كذلك فإن الشعوب الأصلية في شمال أفريقيا المعروفة باسم «البربر»، جرت أسلمتها بالقوة أيضا، غير أنها حافظت

رغم مرور الزمن على هويتها ولغاتها، وساهمت بدورها أيضا في تحقيق تطعات الإسلام، وبمثل تعداد شعوب البربر حاليا إلى حوالي ٣٨ مليون نسمة، وهم موزعون بين المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا وغيرها من دول شمال أفريقيا، والتي لم تعترف أنظمة الحكم العربية فيها بهوية ولغة البربر الذين ما زالوا يخضعون لتمييز في كل مناحي الحياة، وقد شهدت السنوات الأخيرة صحوه قومية في صفوفهم، وشرعوا في النضال من أجل الحصول على استقلال أو حكم ذاتي.

إن القاسم المشترك بين الشعب الكردي والشعوب البربرية يتمثل في أن الحديث يدور حول شعوب غير عربية، والتي على الرغم من اعتناقها للإسلام ومشاركتها في الفتوحات العربية، لم تحظ بعد بمكانة متساوية مع تلك الشعوب ذات الأصول العربية.

ولعل من الجدير أيضا الإشارة إلى الأقباط في مصر، الذين يعتبرون السكان الأصليين في مصر، والذين كانوا قد اعتنقوا المسيحية منذ القرن الأول للميلاد، وحافظوا على هويتهم رغم ١٤٠٠ عام من الاحتلال والقمع العربي -الإسلامي الذي تعرضوا له.

ما الذي يسعى الإسلام إلى تحقيقه؟

خلفا للإمبراطوريات الوثنية مثل الآشورية والبابلية والإغريقية والرومانية، التي خرجت لاحتلال العالم في ذلك الوقت بغية تأكيد وفرض جيوريتها وقوتها، فقد خرج الإسلام لاحتلال العالم من أجل هدف واضح وهو فرض دين محمد

مقالات

«عصر الـBDS»:

علاقة مباشرة بين رفض حل الدولتين وتأييد أوروبي لمقاطعة إسرائيل!

تسود علاقات متوترة بين إسرائيل والمنظمات الحقوقية الدولية الكبرى، على خلفية انتهاك إسرائيل المتواصل لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة وقمع نشاط فلسطينيين في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان والنضال من أجل إنهاء الاحتلال، وتوجيه المنظمات الحقوقية الدولية انتقادات إلى إسرائيل بسبب ممارساتها هذه.

أحد الأمثلة على هذا التوتر في العلاقات هو بين إسرائيل ومنظمة العفو الدولية (أمستد)، فقد انتقدت منظمة العفو في نيسان العام الماضي اعتقال السلطات الإسرائيلية الناشط الفلسطيني وأحد مؤسسي BDS، عمر البرغوثي، وحددت بإبعاده من البلاد بادعاء أنه لا يحمل الجنسية الإسرائيلية وإنما تصريح إقامة فقط.

وجاء بيان منظمة العفو في أعقاب تصريحات أدلى بها الوزراء الإسرائيليون يسرائيل كاتس وغلعاد إردان وأرييه درعي، قالوا فيها إنه يجب محاربة حركة المقاطعة بواسطة "إحباط مدني مركز".

وأثار هذا التعبير غضبا في منظمة العفو وغيرها من المنظمات الحقوقية، إذ أن الإسرائيليين يستخدمون تعبير "إحباط مركز" للإشارة إلى عمليات اغتيال. ورات منظمة العفو في تصريحات الوزراء الإسرائيليون أنها تنطوي على تصعيد وتهديد لحياة النشطاء الفلسطينيين.

وكتبت الباحثة عيناغ بوغيف في مقالة تضمنها بحث صدر مؤخرا عن "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب، أنه "ليس بالإمكان المبالغة في أهمية التأييد التي يحظى به نشاط حركة BDS وزعيمها الفلسطيني الأشهر، عمر البرغوثي، من منظمة العفو الدولية، وهي إحدى المنظمات القديمة والهامة في العالم من أجل الحفاظ على حقوق الإنسان".

لكن الموقف الإسرائيلي من حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض عقوبات عليها على خلفية استمرار الاحتلال للأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ (BDS)، هو أن هذه الحركة، التي تنتهك في العالم، "تسلب الحقوق الطبيعية للشعب اليهودي في تقرير المصير في دولته"، وذلك تصفها بحركة "نزع الشرعية" عن إسرائيل.

بينما ينظر منظمة العفو نشطاء BDS هم نشطاء حقوق إنسان، ويوجد مبرر وصلاحيات أخلاقية لنشاطهم وأفكارهم. إضافة إلى ذلك، فإن منظمة العفو تحظى في العالم ولدى صناع القرار في الغرب بمكانة مهيبة عالية وشرعية واسعة.

ورات بوغيف أن "هذا الفرق بين نظرة إسرائيل إلى أيديولوجية ونشاط حركة BDS وبين بيان منظمة العفو المويد للحركة، وكذلك الفجوات بين المكانة السلبية لمنظمة العفو في الرأي العام الإسرائيلي ومكانتها الصلبة في العالم، توضح حجم الهوة الحاصلة في العقود الأخيرة بين إسرائيل والكثير من المنظمات غير الحكومية الناشئة في الحلبة الدولية".

وأردفت بوغيف أن "هذا الوضع غير صحي لإسرائيل، إذ إن لهذه المنظمات غير الحكومية تأثيرا كبيرا على مكانة إسرائيل الدولية وعلى حملة نزع الشرعية الجارية ضدها، وثمة علاقة مباشرة بين تعامل إسرائيل مع المنظمات غير الحكومية الدولية وبين مكانتها المتدهورة في الرأي العام في الغرب. وملاحقة ونزع الشرعية عن هذه المنظمات وسن قوانين ضدها وضد المنظمات الحقوقية في إسرائيل تساعد من يحاولون تسويد وجه إسرائيل وتقويض مكانتها الدولية. ومن أجل تغيير اتجاه الأمور هذا ينبغي الجسر على الفجوات بين الدولة والمنظمات غير الحكومية الدولية".

ودعت الباحثة إسرائيل إلى التفريق بين منظمات تسعى إلى "سفع الرواية الفلسطينية وتجاهل الرواية اليهودية - الإسرائيلية" وتنفيذها، وبين منظمات غير حكومية ومجالات نشاطها عالمية وتسعى إلى دفع قضايا المحمة في كل مكان على وجه الكرة الأرضية والنضال من أجل حقوق الإنسان في جميع الدول، والمساواة في الحقوق ومحاربة التمييز، والتعاون مع هذا النوع الأخير من المنظمات".

كذلك دعت بوغيف صناع القرار في إسرائيل إلى إجراء تدقيق نقدي في الخطاب الإسرائيلي نفسه، إذ يتم نشر فتوحات المسؤولين، مثل الوزراء الثلاثة أعلاه، في وسائل الإعلام في الغرب بشكل أوسع من تصريحات المنظمات غير الحكومية بخصوص إسرائيل.

لكن الباحثة اعتبرت أن "تعزيز مكانة إسرائيل في مجال المساعدات الخارجية في مناطق نامية سيسهم بنشو مجالات تعاون مع المنظمات غير الحكومية الدولية من أجل توفير حلول دائمة ليس في إسرائيل فقط وإنما في العالم كله في مواضيع مثل محاربة الإرهاب، الفقر والجوع، وسيؤدي ذلك إلى فتح قنوات اتصال جديدة وتفاهم أفضل بين الجانبين، حتى لو لم يقلل هذا من كمية الانتقاد لإسرائيل طالما أن العملية السياسية عالقة".

وأضافت بوغيف أنه "في العصر الذي تواجه فيه دول ديمقراطية عديدة انعدام استقرار اقتصادي، سياسي وأمني بشكل كبير، لا يمكن تجاهل سطوع نجم الجهات الدولية غير الحكومية، بدءا بمنظمات إرهابية من جهة

وتنتهاء بمنظمات المجتمع المدني من الجهة الأخرى، وفيما تمكنت إسرائيل من الاستعداد وإعداد نفسها لجولات العنف مع الجهات غير الدولية الإرهابية، فإنها لم تستعد في موازاة ذلك لمواجهة مع الجهة المدنية الدولية. والثمن الذي تدفعه جراء ذلك هو تآكل متواصل في مكانتها في الرأي العام في الدول التي تعتبر حليفة هامة للغاية لها".

وأضافت الباحثة أن "حكومة إسرائيل ستحسب صنعا إذا اعترفت بقوة المنظمات المختلفة التي تنشط وتؤثر في الحلبة الدولية، وترسم خريطة مصالح وروابط مشتركة وتعمل من أجل إنشاء تعاون يعزز مكانة الدولة، وفي موازاة ذلك ستحسب مع المجتمع الدولي المائل في هذه الأثناء أمام تحديات لا حصر لها".

موقف قادة أوروبا

تتوجس إسرائيل من تأثير حركة BDS، وخاصة من تأثير نشاطها المتعلق بفضح ممارساتها في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، على القيادة السياسية في أوروبا، على الرغم من تصريحات هؤلاء ضد مقاطعة إسرائيل. وفي السنوات الأخيرة جرت عدة مناقشات واتخذت قرارات في البرلمانات الأوروبية ومؤسسات الاتحاد الأوروبي بمقاطعة البضائع المصنوعة في المستوطنات.

واقترس الباحثان (السفير الإسرائيلي السابق في برلين) شمعون شطيان وغاليا ليندنشتروس، في مقالة تضمنها بحث "معهد أبحاث الأمن القومي"، تصريحاً للمستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل، قالت فيه "لا نؤيد مطالب المقاطعة (إسرائيل) وهذا ليس خيارا بالنسبة لألمانيا". لكن تصريح ميركل جاء خلال زيارتها إلى إسرائيل في شباط العام ٢٠١٤.

منذ ذلك تازمت العلاقات بعض الشيء بين الحكومتين الإسرائيلية والألمانية على خلفية التعتن الإسرائيلي حيال استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين وتوسيع أعمال البناء الاستيطاني العشوائية والمباني في المستوطنات المقامة على أراض بملكية فلسطينية خاصة.

على هذه الخلفية، تسال الباحثان ما إذا كان تصريح ميركل من العام ٢٠١٤، يعكس توجهها مشابه من جانب الدول الأوروبية المركزية، وهي بريطانيا وفرنسا وأسبانيا إضافة إلى ألمانيا، وإلى أي مدى يعي صناع القرار في هذه الدول تطورات مثل تلك الجهود، ورغم أن تصريحاتهم العلنية تعكس رفض حركة المقاطعة ضد إسرائيل، وحتى أنه اتخذت خطوات عملية ضد أنشطة واسعة النطاق لمؤيدي المقاطعة، إلا أن هذا لا يكفي لضمان ألا يحدث تغير بهذا الاتجاه في المستقبل".

ورأى الباحثان أن تغيرا في السياسة الأوروبية ضد إسرائيل هو احتمال وارد جدا، وكتبا أن "ضعف السياسة القديمة وظهور أحزاب جديدة، ليس لديها التزام تاريخي تجاه إسرائيل كذاك الموجود لدى القادة الأقدم، وتبرز فيها مؤشرات عدا لإسرائيل، يمكن أن تشير إلى توجهات إشكالية".

وشدد الباحثان على أنه "بالإمكان التقدير أن تعامل القادة الأوروبيين مع جهود نزع الشرعية مرتبط أيضا بمفهوم حيال المحتل والمعزوب في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، ويمكن الافتراض أنه كلما ابتعدت إسرائيل أكثر عن مفهوم أن حل الدولتين مرغوب فيه بالإمكان تطبيقه، كلما تزايد الإصغاء إلى دعوات حركة المقاطعة لدفع حل الدولة الواحدة التي تمنح مساواة كاملة في الحقوق إلى جميع مواطنيها".

وحذر الباحثان من أنه "على الرغم من أن ادعاءات مؤيد المقاطعة لم تحظ بقاعدة كبيرة بين النخب السياسية في أوروبا، إلا أن هذه ما زالت ظاهرة تزعين على إسرائيل موجهتها لأن لها تأثيرا على الحيز العام، لذلك بالإمكان التقدير أن التأثير السلبي المحدود، حتى الآن، لحركة BDS وغاياتها في أوساط صناع القرار في أوروبا يمكن تلخيصه أكثر في واقع قيام عملية سياسية مع الفلسطينيين من أجل تطبيق حل الدولتين".

وأردف الباحثان أنه "لهذا فإن تصريحات السياسيين الإسرائيليين الذين يرفضون هذا الحل تتأمر على شرعية إسرائيل، التي تستند إلى قرار التقسيم التاريخي، وتساعد من أيديون حلم 'دولة جميع مواطنيها'، من شأن سياسة إسرائيلية نشطة أن تساعد صناع القرار الأوروبيين في مواجهة الانتقادات الموجهة إليهم بخصوص موقفهم تجاه إسرائيل. وفي المقابل، فإن استمرار توسيع المستوطنات في الضفة الغربية يتوقع أن يؤدي إلى اتخاذ خطوات أخرى من جانب الاتحاد الأوروبي للتعبير بصورة واضحة أكثر عن الفصل بين إسرائيل والمناطق (المحتلة)".

بحث جديد:

ازدياد قلق إسرائيل من "اتجاهات نزع الشرعية عنها" في "عصر الـBDS"!



(أ. ف. ب.)

مظاهرة في باريس بعد العدوان على غزة عام ٢٠١٤ تطلب بمقاطعة إسرائيل.

الطريقة يتم الادعاء ضدها أنها دولة تخرق القانون وتنتهك بصورة منهجية نصوص القانون الدولي، وبذلك هي تقوض النظام والسلم العالميين".

وتابعنا أن "المجهود الذي يبذل من أجل سلب الشرعية الإسرائيلية يستند في نواته وبقد كبير إلى ادعاءات قانونية ومؤطرة بصورة متعمدة بخطاب قانوني، ولذلك فإن ثمة أهمية الحملة ضد إسرائيل، وتوجد أهمية للتعرف على الدور الهام الذي تؤديه جهات في الحلبة القانونية الدولية لإنشاء صورة لإسرائيل كدولة تنتهك بشكل منهجي القانون الدولي وحقوق الإنسان، بصورة تستوجب القيام بخطوات حازمة ضدها".

واعترت الباحثان أنه "من أجل أن تتمكن إسرائيل من القيام بمواجهة ناجحة في الحلبة القانونية الدولية، عليها أن تعمل بصورة حكيمة تجاه الداخل والخارج، وبذلك بالإمكان لجم انتشار الرسائل التي يبثها قادة نزع الشرعية بين جماهير هامة في الغرب، وحتى تخفيض مخاطر اتخاذ إجراءات قضائية ضد مسؤولين إسرائيليين".

صفقات الغاز بين إسرائيل ومصر والأردن

اعتبر الباحثان أوفير فينتر وإيال رازي -ينوف، في فصل بعنوان "قنوات التطبيع في عصر الـ BDS؛ ما الذي يمكن تعلمه من صفقات الغاز مع مصر والأردن؟"، أن "تلخيص الخطاب الدائر من مصر والأردن حول صفقات استيراد الغاز من إسرائيل يوضح الخلافات الداخلية بين الأنظمة وبين قوى المعارضة وأجزاء من الجمهور فيما يتعلق بالتطبيع. بل يوضح التأثير المحدود لحركة BDS العالمية على العلاقات المتبادلة بين إسرائيل وجارتها".

وأضافا أن "استعداد حكومتي مصر والأردن للتقدم في صفقات الغاز على الرغم من التحفظات والانتقادات يدل على الوزن الكبير للاعتبارات الاقتصادية في بلورة شكل العلاقات بين الأطراف في هذه الفترة، والتعلق المتبادل الحاصل بين إسرائيل وكلتا الدولتين، والفائدة المشتركة التي تقدمها صفقات الغاز لهما، سمحت للمصالح المشتركة بالتغلب على العوائق السياسية والثقافية التقليدية التي توضع مصاعب أمام تطوير علاقاتها. وإن كان ذلك يتعلق بموضوع معين ومحدود".

ورأى الباحثان أن "التعاون بين إسرائيل وجارتها في موضوع الغاز من شأنه أن يدعم ويتسع في السنوات القريبة وأن يشمل تصدير الغاز إلى تركيا أيضا، وإنشاء شركات إسرائيلية - عربية مع قبرص واليونان".

لكن الباحثين حذرا من أنه "في الوقت نفسه يتعين على إسرائيل أن تأخذ بالحسبان أنه مقلما شكل الاعتبار الاقتصادي وحده محفزا لدفع صفقات الغاز بينها وبين جارتها، فإن من شأنه أيضا أن يكون في المستقبل السبب في أجمها".

وأضاف الباحثان أنه "في إطار مواجهة تحدي نزع الشرعية، على أجهزة الاستخبارات أن تدرس ما إذا كان الحديث عن تحد متجانس أم أن هذه هي تحديات متنوعة، وقسم منها لا ينشط ضد وجود إسرائيل وإنما ينتقد سياستها وحسب".

وتابعنا أن "هذه القضية تطرح توترا أخلاقيا تواجه أجهزة الاستخبارات، فمن جهة، على الاستخبارات أن تزود البضاعة المطلوبة منها، أي أن تخدم سياسة الحكومة، ولكن من الجهة الأخرى هي مطالبة بوضع تحد أمام أفكار قادة الدولة. وثمة من يدعي أن الربط بين كافة الجهات المعارضة لإسرائيل في إطار 'مظلة نزع الشرعية' تخدم من ليسوا معنيين بالمبادرة إلى عملية سياسية، وعلى أجهزة الاستخبارات أن تكون مدركة لهذا الادعاء وتحليل تحدي نزع الشرعية بما يتلاءم مع ذلك".

لكن الباحثين أشارا إلى أن "المهمات المركزية للاستخبارات هي تشخيص وتمييز الظاهرة من خلال رؤية إستراتيجية شاملة؛ أن تتعامل مع المستوى العملي في مقابل حملات ومظاهر استعراضية معينة والمساعدة في إحباط أو تشويش خطوات كهذه؛ العمل في المستوى الإدراكي، الذي بإمكان الاستخبارات التأثير فيه".

وتابعنا أن "الاستخبارات مطالبة بوصف منظومة نزع الشرعية، الجهات المركزية فيها مثل هيئات واتحادات وشخصات مركزيين والعلاقة بينهم، وكذلك رصد الطرق التي يتم من خلالها تناقل الرسائل بين الشركاء في الشبكة (الانترنت)، والتركز على أشخاص مركزيين (في حركة المقاطعة) المطلوب أيضا من أجل السعي بعمليات نشطة توقف خطواتهم وتضع مصاعب أمام إخراج حملات يبادرون إليها ويقودونها إلى حيز التنفيذ. وبين التحديات المركزية في مواجهة هذه الظاهرة يمكن الإشارة إلى الحاجة إلى العمل بالاندماج مع جهات مدنية مشاركة في تطوير المعرفة، وبينها معاهد أبحاث وجهات أخرى تستخدم المعلومات. ولهذا الغرض، ينبغي تطوير منظومة لتحرير سريع لمواد الاستخبارات من دون المس بأمن مصادر المعلومات".

المعركة القانونية الدولية

أشارت الباحثان بنينا شرفيط باروخ وكير أفيرام إلى أن "أحد الاتجاهات المقلقة المتعلقة بظاهرة نزع الشرعية ضد إسرائيل هو حقيقة أن الأفكار والرسائل، التي تحتاج على شرعية دولة إسرائيل، تتغلغل إلى الجمهور الليبرالي وتصبح مقبولة عليه. ويشمل هذا الجمهور النخب في المجال الأكاديمي، السياسي، الاقتصادي والثقافي، ولذلك توجد للتأثير عليه تبعات هامة في جميع هذه المستويات".

وأردفت الباحثان أنه "عندما ندقق بشكل عميق في الادعاءات المطروحة ضد دولة إسرائيل في الهيئات المختلفة، نكتشف من أجل إحدى الأدوات الهامة، التي تستخدم من أجل تصنيف إسرائيل بصورة سلبية، هي التأطير القانوني للنقاش. وبكلمات أخرى، فإن النقاش حول إسرائيل ينقل إلى خطوط قانونية، وبهذه

هذه المنظمات "اصطدمت بصعوبات كثيرة في تنفيذ مهامها مقابل السلطة الفلسطينية في كل ما يتعلق بمحاربة الفساد وانتهاكات منهجية لحقوق الإنسان وحرية التعبير، ولذا اتجه معظمها إلى الحيز المرعب أكثر للنشاط، وهو النضال ضد إسرائيل والاحتلال".

وأضاف ميخائيل أنه مع مرور السنين تعززت العلاقات بين المنظمات الحقوقية في مناطق السلطة الفلسطينية وبين منظمات غير حكومية "يسارية راديكالية معادية لإسرائيل" ومنظمات حقوقية إسرائيلية، بحيث أن القاسم المشترك بينها هو انتقاد سياسة إسرائيل فيما يتعلق بالاحتلال وانتهاك حقوق الفلسطينيين. ونتج عن ذلك "تعاطف تأثيرها على وسائل الإعلام العالمية وجماهير متنوعة في أوطانها"، وفي الوقت الذي تتعرض فيه المنظمات الحقوقية في إسرائيل بحركة "نزع الشرعية عن إسرائيل" بسن قوانين في الكنيست، فقد وصف ميخائيل نشاط هذه المنظمات بأنهم "بلهاء مفيدون"، وأكد أنهم يزودون حركة المقاطعة، التي تسمى في إسرائيل بحركة "نزع الشرعية عن إسرائيل" بـ"ذخيرة ذات قيمة عالية".

ورأى ميخائيل أن "تسخط نزع الشرعية تغلغلو إلى مجالات كثيرة في المجتمع المدني وبينها الحيز الأكاديمي، الثقافي، الإعلامي والاقتصادي، والتنحية هي المزيد من العقوبات والمقاطعات الاقتصادية، الثقافية والأكاديمية ضد إسرائيل والمجتمع المدني الإسرائيلي. وأصبح نزع الشرعية، الذي كان يصيفته التقليدية تصريحا سياسيا، إلى إستراتيجية مركزية تطبق بواسطة الشبكات الاجتماعية، وبذلك اكتسب نزع الشرعية قوة كبيرة، وبات يلقى ضررا حقيقيا، بل إن إمكانية الضرر هذه أكبر بكثير لدرجة أنه لم يعد بإمكان إسرائيل تجاهله وتجاهل تأثيره في الحلبة الدولية".

واعتبر ميخائيل أنه "لأن معظم الهيئات الدولية الموجودة تتميز بانحياز بنيوي ضد إسرائيل، فقد تحولت إلى حيز نشاط مرعب وصارخ فيما يتعلق بنزع شرعية إسرائيل تحت غطاء تقارير نقدية ضد سياسة إسرائيل، الأمر الذي يدفع ويحفز منشدي نزع شرعية آخرين. ويضاف إلى ذلك تفكك نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا، الذي يعتبر بنظر الكثيرين أنه نجاح للمجتمع الدولي في فرض معايير بواسطة نزع الشرعية والمقاطعة".

دور أجهزة الاستخبارات

في فصل آخر من البحث، رأى الباحثان دافيد سيمان طوف وكوبي ميخائيل أن حركة BDS تشكل "تحديا استخباراتيا" وتحديا جديدا للأمن القومي الإسرائيلي، وأن أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية مطالبة بتوفير الرد اللازم له. واعتبر الباحثان أن "على أجهزة الاستخبارات أن تتعامل معه مثلما تتعامل مع أي ظاهرة إستراتيجية أخرى تكمن في أساسها منظومة متغيرة ودراسة، والإشارة أمام صناع القرار والجهات الأخرى التي تنشط ضدها إلى التغييرات الحاصلة فيها".

إسرائيل أحييت أمس «ذكرى الهولوكوست»

حوالي ٣٠٪ من الناجين من الهولوكوست في إسرائيل يعيشون "تحت خط الفقر"!



(أفب)

دقيقة صمت في شارع بتل ابيب احياء لذكرى الهولوكوست، امس.

ستة أشهر فقط، قدمت هذه اللجنة تقريرها التي تضمن توصيات مختلفة لمعالجة أوضاع الناجين من الهولوكوست في إسرائيل. لكن تلك التقارير والتوصيات بقيت حبرا على ورق ولم تُجد نفعا في تحسين ظروف حياة هؤلاء المسنين، وهو ما دفع رئيسة «منظمة مركز الناجين من الهولوكوست»، كوليت أفيطال (دبلوماسية وعضوة كنيست سابقة)، إلى التأكيد الآن على أن «أوضاع الناجين تحظى بتعاطف كلامي وإعلامي طوال يومين. ثلاثة أيام في السنة يعود الجميع بعدها إلى نسيان كل الكلام ومواصلة الطريق الذي يسلكونه اليوم»!

الناجين من الهولوكوست وظروف معيشتهم وحرمانهم من حقوقهم ومستحقاتهم. ففي آب ٢٠١٧، أصدر مراقب الدولة السابق، القاضي (المتقاعد) ميخائيل لندنشتراوس، تقريرا خاصا حول هذا الموضوع أظهر فيه قصورات وتقصيرات حكومية كثيرة وحادة في معالجة شؤون الناجين ورعاية مصالحهم. وفي أعقاب هذا التقرير، أقيمت، في كانون الثاني ٢٠١٨، لجنة تحقيق رسمية للبحث في هذه المسألة بجميع تفاصيلها ومن مختلف جوانبها، ترأسها قاضية المحكمة العليا السابقة داليا دورنز (وعُرفت اللجنة باسم «لجنة دورنز»). وبعد

العميق بحقوقهم ومستحقاتهم، إذ أن ٨٥٪ منهم يجهلون حقوقهم، القانونية، خاصة وأن عددا كبير من بينهم «لا يجيدون اللغة العبرية ولا يجدون سبيلا إلى معرفة حقوقهم». فحوالي ربع الناجين الذين يعيشون في إسرائيل اليوم هم مسنون هاجروا إلى إسرائيل من جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق خلال تسعينيات القرن الماضي «دون أية قاعدة اقتصادية».

تقارير سابقة لم تغير شيئا

تقرير مراقب الدولة الحالي، المذكور أعلاه، ليس الأول الذي يصدر في إسرائيل بشأن أوضاع

الناجين من الهولوكوست؟ وتوضح أنها «حينما تعمقت في الموضوع، وجدت أن والدها «يستحق الحصول على ٩٦٠ يورو من ألمانيا، كل ثلاثة أشهر. لكن الدولة، التي تدفع له مخصصات شهرية بقيمة ٤ آلاف شيكل، تخصص من هذا المبلغ ٣٠٠ يورو في كل شهر»! وتساءلت: «ما دخل الدولة بالأموال التي تدفعها ألمانيا؟! لماذا تخصصها الدولة لنفسها؟... إنها قمة الوقاحة!»

وأورد موقع «معريف»، روايات ناجين آخرين وبنائهم تؤكد، هي أيضا، أن الدولة «تسرق» المخصصات المالية التي تدفعها الحكومة الألمانية للناجين «بذرائع مختلفة» فقط بعد مطالبات عديدة وإجراءات بيروقراطية كثيرة ومنهكة «يمكن لمن يثابر عليها تحصيل حقه والحصول على ما يستحقه»!

٨٥ بالمئة من الناجين يجهلون حقوقهم!

في التقرير الخاص الذي أصدره الأسبوع الماضي حول أوضاع الناجين من الهولوكوست في إسرائيل، والذي اعتبره المراقبون «تقريرا خطيرا جدا»، وجه مراقب الدولة انتقادات حادة جدا لعدد من الوزارات الحكومية مؤكدا أن «الدولة لا تقوم بواجباتها تجاه الناجين». وأشار، على سبيل المثال، إلى أن «وزارة الرفاه الاجتماعي استغلت نحو ٤٣ مليون شيكل فقط من ميزانية حكومية بلغت ٤٠ مليون شيكل زمدت لمعالجة قضايا الناجين من الهولوكوست في العام الماضي ٢٠١٦، بينما بقي من هذه الميزانية في العامين ٢٠١٤ و ٢٠١٥ أكثر من ٦٠ مليون شيكل لم يتم استغلالها وصرفها»!

ومن جراء عدم استغلال هذه الميزانيات، كما يؤكد التقرير، «حرم الناجون من خدمات عديدة ومختلفة كان من شأنها تحسين ظروف حياتهم، بما في ذلك في مجالات الوجبات الساخنة، العلاجات الصحية، النشاطات الاجتماعية والترفيهية وغيرها، والتي كان يمكنها التخفيف من وحدة هؤلاء المسنين وضائقتهم»!

وتطرق تقرير مراقب الدولة إلى جعل الناجين المختلفة لا يتبقى بين يدينا سوى ٥٠٠ شيكل، هو المبلغ الذي نعتاش منه شهرا كاملا... لا أدري كيف يمكن مواصلة العيش على هذا النحو»! وتطرق كولينكو إلى الوعود الحكومية والرسمية المتكررة بشأن «الاهتمام بالناجين من الهولوكوست ورعايتهم»، فتقول: «أسمع كل الوقت كلاما كثيرا وكبيرا عن مدى حرص الدولة واهتمامها بالناجين من الهولوكوست وهم في مدينة لهم، لكن لا شيء من هذا الكلام يُطبق فعليا، على الإطلاق. أشعر بانني لاجئة في دولة إسرائيل»!

إيفا كولينكو، البالغة من العمر ٨٢ عاما، تنتظر منذ ١٦ عاما، الحصول على شقة تستحقها، طبقا للقانون، في «المساكن الشعبية» الحكومية. هي واحدة من بين ٩٦ ألفا من المسنين اليهود الناجين من الهولوكوست الذين «يحتظرون بالدور» للحصول على مساكن في «السكن الشعبي» - ١٦ ألفا منهم في قائمة مستحقين لدى «وزارة الهجرة والاستيعاب» و ٨٠ ألفا آخرين في قائمة المستحقين لدى «وزارة الإسكان»!

هذا جانب واحد فقط من جوانب الضائقة الاقتصادية - الاجتماعية المعيشية المزرية التي يعيشها عشرات آلاف اليهود المواطنين في إسرائيل من الناجيات والناجين من الهولوكوست، جراء سياسة التجاهل والإهمال الحكومية المتواصلة بحقهم في مختلف المجالات الحياتية، والتي انعكست في تقرير خاص أصدره مراقب الدولة، القاضي (المتقاعد) يوسف شايبرا الأسبوع الماضي، بالترام مع احياء إسرائيل الرسمية والشعبية ذكرى الهولوكوست وضحاياها!

وتؤد تقرير مراقب الدولة بأن هؤلاء الناجين الذين تشملهم قائمة مستحق السكن الشعبي في «وزارة الهجرة والاستيعاب» (١٦ ألفا) يشكلون أكثر من ٩٠٪ من مجمل المستحقين في هذه القائمة.

تقول كولينكو، التي تعيش مع زوجها المقعد على كرسي عجلات، في حديث لموقع «والا» الإسرائيلي نشر أمس الإثنين (حيث أحييت إسرائيل ذكرى الهولوكوست): «منذ ١٦ عاما ننظر دورنا للحصول على شقة في المساكن الشعبية الحكومية... تعيش في شقة مستأجرة، هي الخامسة التي ننتقل إليها خلال السنوات الأخيرة... النقل في مثل حالتنا وسننا هو أمر في غاية الصعوبة والقسوة، لكننا نضطر إلى ذلك في كل مرة يطلب فيها صاحب الشقة إخلاءه أو زيادة أجرتها... إنها معاناة قاسية جدا، جسديا ونفسيا».

وتضيف: «نحن نعيش من مخصصات التامين القوي، وبعد دفع أجرة الشقة السكنية ورسومها

تقرير جديد حول تشغيل المواطنين العرب

مساواة الفرص في القطاع الخاص الإسرائيلي تستدعي "بندا حكوميا"!

جمعية "سيكوي" تدفع في السنوات الأخيرة بفكرة تطوير التمثيل اللائق للعمال العرب في سوق القطاع الخاص بواسطة استخدام المناقصات الرسمية والقوة الشرائية لدى الدولة

بالمناقصات، ويقول: يوجد، نظريا، خشية من أن إرفاق مطالب تخص الجودة بالمناقصة، من شأنه أن يؤدي إلى تكاليف غير مباشرة عالية، مثلا، تمديد اجراءات انتاج المناقصة واستئنافات أكثر لمتنافسين على نتائج المناقصات. كذلك، هناك خشية من أن تطبيق معايير اجتماعية على مناقصات وإدخال اعتبارات تتجاوز التكلفة، قد يؤدي إلى تعقيد كبير للمناقصة برمتها، والر هو أن الحفاظ على خطة بسيطة وتعليمات واضحة سيقلص تلك التكاليف إلى درجة جعلها هامشية. فالיום أيضا يطالب متنافسون على مناقصات عامة باستيفاء معايير مختلفة، مثل الاستقرار الاقتصادي، الحفاظ على حقوق العمال وغيرها. بالتالي فإن إدخال هذا المطلب إلى المناقصات العامة يصبح ممكنا بواسطة استخدام عمليات التقديم المتعارف عليها، بدون اية تكلفة إضافية جديدة، إذا أضيفت أصلا.

لتشغيل عاملين وتحسين مكانتهم

الفائدة المحتملة وفقاً للتقرير مؤلفة من تحسين وضع نحو ١٠٠ ألف شخص من المواطنين العرب، ممن يتواجدون في أوضاع تشغيلية إشكالية. هؤلاء العمال العرب يتوزعون على ثلاث مجموعات مركزية: ٣٧ ألف معطل عن العمل، منهم نحو ١٣ ألف معطل عن العمل يمكنهم البدء بالعمل فوراً؛ نحو ٣١ ألف معطل جزئياً عن العمل؛ نحو ٣٠ ألف يتم تشغيلهم في وظائف لا تلائم مؤهلاتهم وتحصيلهم الأكاديمي.

المجتمع العربي نحو ٣٧ ألف معطل عن العمل - رقم يعكس نسبة بطالة بنحو ٨٦٪، وهي أعلى بـ ٣٪ مما هي عليه بين المواطنين اليهود. الاجراء المقترح يأتي لجسر قسم من معوقات الطلب على عمال عرب، توفير حل محتمل لتشغيل العمال المعطلين عن العمل في المجتمع العربي، وتقليص نسبة البطالة. وهذا، وفقاً لفرضية أن نسبة البطالة في المجتمع اليهودي تعكس البطالة الطبيعية في الاقتصاد، هناك قوة كامنة غير مستنفذة لتشغيل نحو ١٣ ألف معطل عربي عن العمل.

أما بخصوص نحو ٣٠ ألف عامل عربي مشغولون في وظائف لا تلائم مؤهلاتهم، أي عمال لا تتلاءم درجة تحصيلهم العلمي مع أجورهم، مقارنة بالأجر الذي يتلقاه عامل يهودي مواز قياساً بتحصيله العلمي، فيعرض تحليل TASC الفجوة بين أجر العمال العرب وأجر اليهود ذوي التحصيل العلمي الموزاي. وهنا يبدو أن مسألة الطلب هي أحد العوامل الهامة في نشوء الفجوة، وتدل نتائج التحليل على أن العامل العربي مع تحصيل ١٦ سنة تعليمية فما فوق متوقع أن يكسب ٥٤ شيكل للساعة بالمعدل، مقابل ٨٢ شيكل للساعة في حالة العامل اليهودي من الفئة نفسها.

ويلخص التقرير: بنظر شاملة على طرفي المعادلة، نرى انه صحيح ان التنظيم المقترح منوط بتكلفة سنوية بحوالي ٢٢ مليون شيكل ولكنه يدفع قدماً هدفاً أعلى مع قوة اقتصادية كامنة تفوق الـ ٣ مليارات شيكل. وأخذين بالاعتبار التجربة الدولية وحتى التجربة التي تراكمت من إدخال هذا الواجب إلى القطاع العام في إسرائيل سابقاً، فإن الإجراء من شأنه أن يعود برفع جدي أعلى لقوة العمل في المجتمع العربي، و«سيكوي» متأكدة من أن الإجراء المقترح لإضافة نقاط نوعية على تمثيل لائق لعمال عرب في مناقصات عامة، هو أداة ناجحة لتطوير التشغيل لدى المواطنين العرب.

التصحيحي بالإضافة إلى واجب التبليغ. والمشغل مطالب في إطار هذا الواجب بوضع خطة للتفصيل التصحيحي، تشمل تحليلاً لمميزات القوة العاملة، تشخيص مجموعات موجودة في وضعية تمثيل متدنية وبلورة خطوات وجدول زمني لزيادة فرص التشغيل لمجموعات تتعرض للتمييز. والمكتب الحكومي المسؤول عن مقاولي الحكومة يجري رقابة على المقاولين الفرديين، وفي حال لم يستوفوا المطلب التنظيمية وفي حال اقتضت الضرورة، يقوم بالتبليغ لمفوضية مساواة الفرص في العمل. ويمكن للمفوضية اتخاذ خطوات ضد المقاولين قد تتراوح ما بين إلغاء التعاقد وحتى منع إمكانية مستقبلياً للتنافس على تعاقد فردي.

الأبحاث من عام ٢٠٠٦ وعام ٢٠١٦ فحصت فاعلية خطط تطوير التشغيل المتنوعة، ووجدت أن هذه الخطط فعالة خصوصاً حين يكون المشغل مقاولاً فردياً. وينسب الباحثون هذا الفرق إلى المطلب التنظيمية من قبل الدولة، والتي توفر للشغل دافعية لتطوير التنوع التشغيلي. ووجدت الأبحاث أيضاً أنه يوجد لهذه السياسة أثر إيجابي على مواقع العمل التي لم يسبق لها أن فازت بمناقصات فدرالية، ولكنها تقوم كجزء من الاستعداد للمناقصة بتطبيق سياسة التنوع التشغيلي.

المعايير الدولية وتقصير الحكومة الإسرائيلية

أوصت منظمة OECD إسرائيل باستخدام قوة الشراء الحكومية لتطوير تشغيل المواطنين العرب، واعتمد التقرير قيد البحث على هذا الموقف الدولي، أيضاً. في عرضه الاقتراح، الحيز التي أجرت شركة اقتصادية اسمها TASC بحثاً حول تنفيذ المقترح، فرضت توصية استخدام مناقصات عامة لدمج عمال عرب في سوق القطاع الخاص وخصائصها، والبحث الاقتصادي تناول تحليل الجدوى الاقتصادية والأخذ بالحسبان علاقات التكلفة والفائدة المتوقعة للدولة.

كان تقدير الشركة الأولى أن هذا الإجراء المقترح سيساعد في توفير عمل لائق لنحو ١٠٠ ألف عامل عربي في أوضاع تشغيلية إشكالية. الفائدة الاقتصادية المحتملة الكامنة في تطوير تشغيل هؤلاء العمال تصل إلى ٣٣ مليار شيكل سنوياً، في حين أن التكاليف المنوطة بالتنظيم منخفضة وتقتصر على نحو ٢٢ مليون شيكل سنوياً فقط. معنى الأمر أن التكلفة المحتملة للإجراء تستدعي استغلال ما لا يتجاوز ٠,٧٪ من قوة التشغيل الاقتصادية غير المفغلة في المجتمع العربي.

واقترحت «سيكوي» أن تكون الشركات المتنافسة في إطار المناقصات مطالبة بعرض معلومات حول نسبة العمال العرب المشغلين لديها، نطاق تشغيلهم ودرجات الأجر التي يتلقونها. وتؤكد أن هذه أداة أساسية وهامة لتطبيق الإجراء، تعزز مستوى التزام المشغلين بالمسألة وتشكل شرطاً ضرورياً لتقييم مستوى التمثيل اللائق في كل مجتمع. كذلك، فالشركات المتنافسة في المناقصات مطالبة بتقديم وتطبيق خطة لتطوير دمج عمال عرب. تشمل الخطة أهدافاً واضحة وعينية للتجنيد والتطوير ويتم فحص تطبيقها من خلال عينات بواسطة الجهات الملائمة في مفوضية مساواة الفرص في العمل. عينياً، تحسب لدى كل متنافس نسبة العمال العرب المشغلين لديه. بعد ذلك، يتم حساب النقاط المعنية لكل متنافس بشكل نسبي، بحيث أن المتنافس الذي يشغل النسبة الأعلى من العمال العرب يفوز بعدد النقاط الأقصى.

يستدرك التقرير عدداً من الادعاءات المناهضة للمقترح الخاص

و٥٤ مليار شيكل سنوياً. وبفضل هذه القوة الشرائية، توجد للأداة المقترحة قدرة كبيرة على تطوير التشغيل لدى المواطنين العرب. فالنقص الدولي يتوافق مع هذا الاقتراح، ويدل على أنه تم تنفيذ اجراءات مشابهة بنجاح في كثير من الدول المتقدمة في العالم، بينها كندا، الولايات المتحدة وكثير من دول الاتحاد الأوروبي، والتي تستخدم قوة الشراء لديها لتطوير تشغيل مجموعات سكانية مقصاة عن سوق العمل، بواسطة مناقصات الدولة.

إيرلندا الشمالية - نجاح للمشروع

بدأت سياسة الاقتناء والمشتريات الاجتماعية في إيرلندا الشمالية عام ٢٠٠٢، حين قررت حكومتها استغلال الميزانيات الضخمة المخصصة للمشتريات والخدمات، الواقعة تحت تصرفها، من أجل دفع وتطوير فرص تشغيل لنساء ورجال كانوا خارج دائرة العمل لفترة طويلة. وحكومة إيرلندا الشمالية انطلقت في مشروع تجريبي تم في إطاره المناقصة وخطة التشغيل المعطلين عن العمل في ٢٠ مناقصة حكومية، في مجالات التنظيف، خدمات الطعام، الأمن والبناء، وتراوحت ما بين ٧٠٠ ألف و ٨٩ مليون جنيه استرليني.

وطلب من المتنافسين على المناقصات تقديم تصريح سياسي اجتماعي وخطة عمل لتشغيل معطلين عن العمل، تفضل كيفية تشغيل عمال كانوا خارج دائرة العمل. وعند الفوز بالمناقصة تم إلزام مزود الخدمة بتطبيق الخطة التي قدمها تحت رقابة ممثلين للحكومة، أجروا خلال سنتين مقابلات شخصية مع مزودي الخدمات وجمعوا أوراق المناقصة وخطة العمل. كانت خطة العمل بمبادرة العامل الحاسم بشأن اختيار مزود الخدمة، فقط حين ظهر تعادل بين متنافسين. وأعلن عن نجاح المشروع التجريبي، وكان المشروع من ناحية الدولة مجدداً مالياً قياساً بخطة أخرى وكانت التكاليف الادارية منخفضة.

على أثر المشروع التجريبي، أدرجت حكومة إيرلندا الشمالية تغييرات في سياساتها على مدى السنوات بخصوص المشتريات والاقتناء من أجل تطوير المستدام وتحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية وبيئية. وفي العام ٢٠١١ أعادت الحكومة تعريف مصطلح «الاقتراح الأجدى» بشكل يجعله موجهاً لسياسات المناقصات، وأضافت إلى جانب مركبات السعر والجودة أهدافاً اجتماعية وبيئية أيضاً. عملياً، تم في الخطط الحكومية ٢٠١١-٢٠١٥ تضمين بنود اجتماعية (مثل تشغيل معطلين عن العمل) في جميع المناقصات المنشورة للمزودين، الخدمات والبناء.

التجربة الأميركية - أثر إيجابي

وفقاً لقانون حقوق المواطن في الولايات المتحدة الأميركية من العام ١٩٦٤، يسري واجب التبليغ عن مواقع عمل يعمل فيها أكثر من مئة عامل أو مواقع عمل يعمل فيها أكثر من خمسين وتحظى بمناقصات فدرالية، وتشتمل إستمارة واجب التبليغ على تطرق إلى النوع الاجتماعي والأصل اللثني للعمال في تسع فئات مختلفة (تقنين، مزود خدمة وما شابه). في حالة المقاولين الفرديين، يجب عليهم التبليغ أيضاً عن خريجي الجيش وأشخاص ذوي محدوديات.

وفقاً لأمر رئاسي رقم ١١٢٢٦ (مساواة الفرص في العمل، بند «عدم التمييز في التشغيل بواسطة مقاولين ومقاولين ثانويين تابعين للحكومة») عام ١٩٧١، يسري على المقاولين الثانويين في مناقصات فدرالية واجب التفضيل

تمثيل غير لائق للعاملين العرب

يشير تقرير حديث لجمعية «سيكوي» إلى أنه لن يتسنى تحسين مكانة وحضور العاملين العرب في سوق العمل الإسرائيلية، ما دامت الحكومة، السلسلة التنفيذية، لا تفرض معايير للدفع بهذا الاتجاه، بواسطة التأثير على سوق القطاع الخاص. يأتي هذا التقرير ليوافج ادعاء حكومياً مفاده وجود تحسن في تشغيل مواطنين عرب في سلك الخدمات العامة، أي التابعة للقطاع العام، ولكن كما يتبين فيما يلي، فإن هذه سيروية بطيئة أوال، وغير كافية ثانياً لإحداث تغيير جوهري في توفير الحق في العمل للأقلية العربية الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي.

عنوان التقرير هو «تحليل الجدوى الاقتصادية لتطوير التمثيل اللائق لعمال عرب في سوق القطاع الخاص بواسطة مناقصات تعرضها الدولة». وهو ينطلق من فرضية اقتصادية مفادها أنه «يسود اتفاق واسع على أهمية دمج المواطنين العرب في سوق العمل، سواء أكان ذلك للاقتصاد الإسرائيلي عموماً أو لتطوير الاقتصادي للمواطنين العرب خصوصاً». لكنه مع ذلك، يستدرك بالقول: «هناك مصاعب داخل واقع التشغيل الإسرائيلي في دمج المواطنين العرب في سوق العمل الإسرائيلية، تعود المصاعب إلى أسباب كثيرة ومعيقات مختلفة، منها مصاعب الوصول المادي لمراكز التشغيل، فجوات في مستويات التحصيل العلمي والتأهيل، وعي اجتماعي منخفض لدى المشغلين، تمييز وإقصاء اجتماعي».

يذكر التقرير بان الدولة، بمؤسساتها التنفيذية، «وضعت نصب عينيها في السنوات الأخيرة هدف تطوير التشغيل في المجتمع العربي، وأخرجت إلى حيز التنفيذ خططاً مختلفة بتكلفة وصلت لمليارات الشواكل لدمج عمال عرب في الاقتصاد ومواجهة التحديات المرتبطة بذلك، بواسطة إقامة معاهد توجيه وتأهيل مهني، بسبسة إقامة وتشغيل حضانات نظارية، وتحسين البنى التحتية للمواصلات العامة والخاصة، وقادت هذه الخطط إلى تحسين معدلات تشغيل المواطنين العرب، ولكن في السنة الأخيرة تباطأ مؤشر الارتفاع فبقيت الفجوات مرتفعة في مستويات تشغيل العمال العرب واليهود، خصوصاً لدى النساء».

كما سبقت الإشارة ساهم تشغيل مواطنين في القطاع العام، الذي تملك الحكومة تأثيراً مباشراً عليه، في رفع معدل العمل العرب في القطاع العام بشكل ملحوظ، من ٤٨٪ عام ٢٠٠٠ إلى نحو ١٠٠٪ عام ٢٠١٦. وتقول «سيكوي» إن «التقدم في الاستجابة لتحدي تشغيل العمال العرب في خدمات الدولة يوفر تجربة هامة لدفع الطلب على العمال العرب. وفقاً لذلك، تدفع الجمعية في السنوات الأخيرة بفكرة تطوير التمثيل اللائق للعمال العرب في سوق القطاع الخاص بواسطة استخدام مناقصات الدولة والقوة الشرائية لدى الدولة». ويتمثل اقتراحها باستخدام تلك المناقصات لإحداث التغيير. وفقاً لرؤيتها: «إن مبنى إعطاء النقاط في مناقصات الدولة يحسب غالباً وفقاً لتسسية كمية تقوم بالأساس على السعر المقترح، وقسم نوعي يخفض مقاييس مختلفة بشأن نوع الخدمة أو المنتج في النشأة الاقتصادية للمتنافس. وفقاً للتنظيم المقترح، تضاف نسبة العمال العرب المشغلين في الشركات المتنافسة على المناقصة، كعيار نوعي في مناقصات حكومية». أي أن تشغيل المواطنين العرب يزيد من احتمالات مقاولين أو مزودي خدمات للحصول على تلك المناقصات العامة.

هذا التوجه الذي تعتمده دول عدة في العالم يعتمد على معطى هام هو قوة الشراء الحكومية. وهي تصل في إسرائيل إلى ما يتراوح بين ٢٤

عن العواصف التي تهبّ من سموم المتدينين القوميين الإسرائيليين!



المتدينون القوميون، نجبة جديدة لنقود إسرائيل.

اليوم ما بين ثلث ونصف الطلبة العسكريين. مغزى هذه الأرقام لخصه ضابط من وحدة خاصة كان ممن تخرجوا من كلية الإعداد العسكري «بني دافيد» المقامة في الضفة الغربية المحتلة. وقال: «من الضروري أن يؤدي المتدينون القوميون دورهم من أجل إسرائيل. المسألة ليست مسألة وطنية وحسب بل هي جزء من شريحة أكثر روحانية بكثير.. التجهيز للمستقبل!»

يبدو هذا «التطور» طبيعياً.. فقد عاشت إسرائيل الرسمية على حراها دولاً منذ أن نفذ مؤسسوها حربهم التطهيرية الأولى عام ١٩٤٨، وحتى ثملت مؤسساتهم بقوّتها الاحتلالية بعد ١٩٦٧. وعنها قال الراحل المفكر اليهودي الكبير يشعياهو ليبوفيتش مرة: «في اليوم السابع، اللاحق لسادس أيام تلك الحرب، ستبدأ نهاية إسرائيل إذا لم تستيقظ.»

وهي حتى اليوم، بعد مرور آلاف الأيام، لم تستيقظ بعد، بل تواصل ابتلاع جرعات سمّ وهم القوّة.. وهذه المرة ممزوجة بظلمة دينية غيبية متعصبة.

المكلفة بنشر الوعي اليهودي». وهي وحدة تقدم للجنود جولات ومحاضرات عن اليهودية ودروساً تمزج بين التعاليم الدينية والقيم العسكرية مثل روح القيادة والتضحية. رئيس أركان الجيش الإسرائيلي غادي أيزنكوت أعلن أنه سيعيد هذه الوحدة من حاخامية الجيش لدفعها بأجندة أيديولوجية دينية يمينية، والخشية من أن تدفع المبالغة في الترويج للأفكار الدينية داخل الجيش الجنود للتساؤل عمن ينبغي عليهم أن يطيعوه؛ قائدهم أم الرب. وتعهد يومها سياسيين من الصهاينة المتدينين وحاخامين بالتصدي للتغيير ومحاربتهم (التقرير نفسه).

كما أن زيادة نفوذ ذلك التيار عكسته دراسة مفصلة أجرتها مجلة «مراخوت» التي تصدرها وزارة الدفاع وتظهر أنه في سنة ٢٠٠٨ زادت نسبة المتدينين القوميين بين طلبة سلاح المشاة لعشرة أمثالها لتصل إلى ٢٦ في المئة بعدما كانت ١٧ في المئة في ١٩٩٠. ويظهر بحث أحدث أجراه متخصصون من أمثال رؤوفين غال رئيس الاتحاد الإسرائيلي للدراسات المدنية- العسكرية أن ذلك الاتجاه في تزايد إذ يمثل الصهاينة المتدينون

التحريض. منذ أن همس في أذن أحد الحاخامين أن «اليسار نسي ما معنى أن تكون يهودياً»، في أول معاركه الانتخابية، وحتى آخر انتخابات تهويله من أن «العرب يجتاحون صناديق الاقتراع في باصات تقلّهم بها جمعيات اليسار». فقد سارع ننتياهو لوضع نفسه في «كفة الضحايا» وتباكي على أن «كاتب المقال أساء إلى شريحة كبيرة من الإسرائيليين، معروفة بولائها وعطاؤها لإسرائيل».

وكرزت الشبهة؛ وزير الدفاع وزعيم حزب «يسرائيل بيتينو» أفيغدور ليرمان ناشد جميع مواطني إسرائيل التوقف عن شراء صحيفة هآرتس فوراً متهما إياها بالتحريض! نعم، هذا اتهام يوجهه صاحب سجل التحريض الدموي العريض على العرب، كل إثنين وخميس. نذكر له التصريح المأخوذ من معجم زملائه في داعش: «من هم ضدنا من العرب يجب رفع الفأس وقطع رؤوسهم». كذلك، زعيم حزب المستوطنين الأبرز «البيت اليهودي» ووزير التربية والتعليم، نفتالي بينيت تباكي بأنه لا يستحق أي قطاع مثل هذا المقال المسيء، وذكر العرب أيضاً. لكنه سرعان ما استدار فطلقاً التالي: «لحظة قبل أن يكلف هذا دماغ، صحيفة هآرتس، توقفوا! صوت الأريز واضح.. وكما في كل مرة، لم يستثن مارش النفاق من يوضفون خطب بالمعارضة». فقد أعلن زعيم حزب «يشع غديد» يائير لبيد، أن «ما نُشر في هآرتس ضد الصهيونية الدينية هو نص معاد للسامية.. هكذا! ونافسه في منافسة اليمين المتطرف وتملقه مغار. زعيم «المعسكر الصهيوني» إسحاق هيرتسوغ، بالقول إن «مقال يوسي كلاين يستحق الاستنكار الشديد».

اشتداد قبضة التيار القومي الديني

إن اشتداد قبضة التيار القومي الديني، الأشدّ تطرفاً بالفعل وليس بالقول، بالاستيطان وليس بالكلام، عكسته حوادث داخل الجيش الإسرائيلي، ففي العدوان والحوشي على قطاع غزة، تموز ٢٠١٤، كتب الكولونيل عوفر وينتر قائد لواء المشاة «غفعاتي» في الرسالة الموجهة لقواته «لقد اخترنا التاريخ لنقود الحرب على العدو الغزافي الإرهابي الذي يلعن ويذم ويكره رب إسرائيل». وأنها الرسالة بنص توراتي يبشر محاربي إسرائيل في ساحات القتال بالحماية الإلهية.

تلك الرسالة تحمل رمزاً لتحوّل شديد داخل المجتمع الإسرائيلي: تزايدت قوة وسطوة المتدينين القوميين، وفتح هذا التحول الباب أمام معركة على الشكل الذي ينبغي أن تكون عليه إسرائيل.. معركة بين الليبراليين ومعسكر المتدينين القوميين، كما قال تقرير لوكالة رويترز (نيسان، ٢٠١٦)، وتابع: إزداد وجود هذه المجموعات في كل من الحكومة والأجهزة العامة، وحدث - لأول مرة على الإطلاق - أن كان رؤساء أجهزة الشرطة والمخابرات (الموساد) والأمن الداخلي (الشاباك) جميعهم من الصهاينة المتدينين. إلا أن التحول كان أبرز ما يكون داخل الجيش، وتظهر دراسات أكاديمية أنه خلال العشرين عاماً الأخيرة شهد عدد الضباط من الصهاينة المتدينين زيادة قوية. وأيضاً تزايد نفوذ الحاخامين الذين أدخلوا أمور العقيدة والسياسة إلى أرض المعركة. أحد الحوادث الذي يؤشر إلى عمق الصدام هو الصراع على ما يسمى «الوحدة

كتب هشام نفاع:

تندلع من حين إلى آخر موجات عاصفة من الجدل الإسرائيلي، حين يتجرأ كاتب أو فنانة أو محاضر جامعي أو إعلامية على التعبير عن حقائق يتكتم عليها كثيرون. فلا يتطرقون إليها إلا في المحادثات الخاصة (سمنتت مكلها شخصياً مراراً)، رغم يقينهم بأنها ليست سزاً تقتصر معرفته عليهم وحدهم. آخر العواصف جاءت إثر مقال للكاتب الصحافي يوسسي كلاين في جريدة «هآرتس» (نيسان ٢٠١٧) عجز فيه عن صورة قاتمة مرتزبة على اشتداد قرون التيارات القومي الصهيوني الديني الإسرائيلي، المتماهي أكثر شيء، مع مشروع الاستيطان الكولونيالي في الضفة الغربية المحتلة.

يكتب كلاين أن المتدينين القوميين أخطر من الجهات التي تسوّقها المؤسسة الحاكمة على أنها «خطر وجودي». هؤلاء المغالون الإسرائيليون بنظره «أخطر من حزب الله، ومن سائقي ينفذون الدهس وفتيات يحملن مقصات». العرب بالإمكان تحييدهم (قتلهم)، وهؤلاء (المتدينون القوميون) ليس بالإمكان تحييدهم. إنهم يريدون السيطرة على الدولة وتنظيفها من العرب، وإذا سألتهم، فسوف ينفون. وهم يعلمون أنه ما زال من السابق لأوانه أن يكونوا مكشوفين. فلا تصدقوا نفيهم». وهو يحذر من أن «زرعتمهم التعليم القومي متطرفة، مغلفة بورع تقني يتغلغل إلى وزارة التربية والتعليم، وتزداد قوة في الجيش وتؤثر على المحكمة العليا. وقد باتوا في طريقهم إلى هنا، وبعد هنيهة سيثخمون علينا الباب»..

استخدم كلاين لاحقاً استعارة «الفيل المتواجد في الغرفة ويغض الجميع النظر عنه» لوصف أكثر ما ييلور الواقع الإسرائيلي، وهو الاحتلال والمستوطنات. «من هذا الفيل لا يتحدثون»، يقول الكاتب مضيفاً: «يصعب العيش مع فيل كهذا داخل الغرفة، ولكننا نعتاد ذلك والحمد لله، ٥٠ سنة تعتبر وقتاً كافياً للتعود، ٥٠ سنة بدون حاضر ولا مستقبل، لا يمكن لمعها ولا تقيؤها، نحن نعرف أن هذا ليس طبيعياً، لكننا لا نملك القوة على التغيير، لا نعلم ولا نقسم، نحن يشلنا الخوف، نعزي بعضنا بأنه في كل الأحوال لا يوجد من نتحدث معه، ونعترف بيننا وبين أنفسنا بأنه لدينا أيضاً لا يوجد من نتحدث معه ولا ما نتحدث عنه».

يسخر الكاتب من نرعة الإنكار المتمثلة بالإنشغال الإسرائيلي بكل شيء سوى بقضية القضايا. ويقول: تعالوا نتحدث عن الربيع وعن الأزهار الرائحة، تعالوا نتحدث عن كيفية الكتابة في الصحيفة من دون أي تعميم أو اتهام». ويفسر هذا الرفض للخوف في الجوهر بالخوف الذي يفرضه تيار المتدينين القوميين: «الخوف من الصهيونية الدينية، التي يجمع أعضاها، إنها قوية، إنها متعرجة، إنها الشريك المضمون في كل حكومة، ومن شريك كهذا لا يأخذون الدمية، حتى إن كان فيل يمرمر حياة كل سكان البيت».

هذا النقد المحذّر المباشر لظاهرة سبق أن تطرق لها كثيرون بلغة دبلوماسية ناعمة على الأغلب، تحوّل بلغم البصر إلى معول يستخدمه زعماء اليمين القومي المنحدر للفاشية، للتحريض والمراكمة الكسب السياسي. أولهم، ويا للأفحاج، هو بنيامين نتنياهو الذي بنى «مجده» أصلا على

تدقيق جديد:

وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية تدخل مضامين يهودية في كتب التدريس تشجع على التدين والتطرف القومي!

وتناولت إحدى الوحدات الدراسية موضوع المعجزات في سياق عيد الأنوار اليهودي (حانوكا). وكتب هناك أن «المعجزة تعتبر حدثاً استثنائياً ومفاجئاً، يتناقض مع قوانين الطبيعة والعلوم والمنطق. وثمة من يعتبرون أحداثاً عجيبة وغير عقلانية بأنها تدخل إلهي من أعلى، لمصلحة الإنسان والعالم». وقال المنتدى إنه على الرغم من أن الرسالة هي أنه «لا تعتمد على المعجزات». لكن في الوقت نفسه يطالب التلاميذ بالبحث عن «حدوث معجزات متنوعة في الحياة اليومية» والتحدث مع زملائهم حول «معجزة حدثت معي ومع أفراد عائلتي أو الجيران».

وقالت إحدى عضوات «المنتدى العلماني». إن ناشري كتب التدريس هذه، ووزارة التربية والتعليم في سياق أوسع، «يعتمدون على أن العلمانيين لا يطرحون أسئلة ويثقون بالمؤسسة التعليمية، التي تعتبر أن الشخص المتدين هو الشخص الطبيعي».

وقالت عضوة أخرى إنها انضمت إلى المنتدى بعدما توصلت إلى الاستنتاج بأنها لا تثق بهجاء التعليم، الذي «لا يعلم التمييز بين العلم والأسطورة، وهكذا يتم وصف ممارسات دينية على أنها الأمر الصحيح الذي ينبغي فعله، وهذا يبدأ مع «آب وأم في يوم السبت» في روضة الأطفال، ويستمر طوال السنوات في المدرسة، والمشكلة هي ليس فقط أن جهاز التعليم يربي على قيم مختلفة عن قيم البيت (العلماني)، وإنما يربي على أن قيمنا تعتبر غير شرعية».

ورأت إحدى عضوات المنتدى أن «الحديث يدور عن توغل منهجي لمضامين يهودية وإيمانية إلى كتب التدريس في جهاز التعليم الحكومي. لقد وجدنا أمثلة كثيرة ومثيرة للغضب لتلقين أفكار قومية – دينية – أرثوذكسية، ومفاهيم تمييز بين الجنسين ونظرة عرقية تركز على اليهودية فقط لا غير، والتدقيق الذي أجريناه يعزز مشاعر الكثيرين من ذوي التلاميذ، بأن جهاز التعليم الحكومي والمسؤولين عنه يخونونهم وأن هدف التدين في جهاز التعليم هو تغيير صورة الجمهور العلماني، ونحن سنواصل تأكيد نضالات محلية للأهالي وزيادة الوعي العام لهذه الظاهرة».

ويوصي أعضاء المنتدى ذوي التلاميذ «بالاطلاع على كتب التدريس من أجل كشف الانحياز وانعدام الدقة، وعلينا نتحدث مع الأطفال، إذ أنه من دون حوار، أثناء وجبات المساء أو لدى الدخول إلى السيارة، من شأن هذه المضامين أن تبقى لدى الأطفال». واقترحت سيفرون أن يطالع الأهالي ومديرو المدارس على مناهج التعليم قبل بدء العام الدراسي المقبل، وقالت إنه «من دون وجود إرادة لدى الأهالي لن يحدث شيء».

وقالت صحيفة «هآرتس» إن المتحدث باسم وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، عاموس شافيط، رفض التعقيب على هذا التدقيق.

كتاب الرياضيات للصف الثاني سؤال حول «كم عدد البهائم الطاهرة من كل نوع أخذ معه نوح إلى السفينة؟»، وكتب إلى جانب هذا التمرين أن البهيمة الطاهرة هي البهيمة الكوشير»، أي الحلال بحسب الشريعة اليهودية، وكتب أحد أعضاء المنتدى أنه «توجد طرق إبداعية أكثر لتعليم الحساب، واستخدام مصطلح «بهيمة طاهرة» ملائم لمواد أخرى».

ويتعلم التلاميذ في كتاب للصف الثاني بعنوان «قراءاتي»، أن مهمة الأم في عشية يوم السبت هي إضاءة شمعاً والمباركة وفقاً لنص يقول «مبارك الله ربنا الذي أهدانا، الذي قدسنا بفرائضه وأمرنا بإضاءة شمعة للسبت»، واحتج المنتدى على أنه توجد عائلات لا تنفذ مثل هذه الطقوس وأنه «كان من الأفضل أن يذكر أنه توجد عائلات تتصرف هكذا وأخرى تتصرف بشكل مختلف». ووفقاً للمنتدى فإن فرائض ذات صبغة دينية وتعلق بالأعياد اليهودية موجودة بكرة في كتب أخرى.

وتطرق مقطع آخر في كتاب «قراءاتي» إلى الذهول الذي انتاب السكان في ولاية كولورادو الأميركية في أعقاب هطول كتل كبيرة من البرد، أي قطرات المطر المتجمدة، وكتب إلى جانب ذلك أن «مسئلاً واحداً فقط تذكر أنه سمع مرة عن البرد الذي تسبب بدمار كبير. وعندما جاؤوا للتحقيق معه اتضح أنه قصد ما ورد في التوراة حول ضربة البرد التي أنزلها الله على مصر». ويستعرض كتاب «أنا وعائلتي، أنا وصديقي» أمثلة للفروق بين العائلات فيما يتعلق بالمساعدة المتبادلة، وتصنف هذه الأمثلة أنه في العائلة اليهودية المترتبة دينياً يوجد أكبر قدر من الدعم والاتفاقات المتبادل بين أفرادها، بينما أفراد العائلة العلمانية يصرخون على بعضهم وحسب.

وتطرق تقرير المنتدى إلى سلسلة كتب التدريس «المهم أننا فهمنا» التي تستخدم في الصف الثالث: «قرابة نصف النصوص التي يقرأها التلاميذ في دروس اللغة تتناول الأعياد والعادات والمعتقدات والتراث، ويتم استعراض الفرائض الدينية التي تسمى على شخص مؤمن أمام الأطفال وكأنه هو نفسه ملزم بها، ويمررون بذلك رسالة لا تتلاءم مع طابع الحياة في بيته».

ويبدأ كتاب للصف الخامس بفصل مخصص للصلاة، ويتناول مطولا «الهيكل» المزعوم، ويسرد تفاصيل دقيقة لمبناه وتفصيل أخرى. وفي نهاية هذا النص، يُعدى التلاميذ إلى قراءة المزيد من المعلومات في موقع الكتروني مخصص «للهيكل»، ويتضمن «جولة افتراضية في جبل الهيكل»، حيث يقع الحرم القدسي والمسجد الأقصى، وإلى جانب هذه «الجولة» يظهر فيلم كرتون قصير بعنوان «رسالة إلى شعب إسرائيل»، تقول «يسألني الكثيرون كيف بإمكانهم المساعدة وتقريب بناء الهيكل الثالث، والإجابة بسيطة جداً، ينبغي التوبة والعودة إلى أبائنا الذي في السماء، ومن لا يحافظ على قدسية السبت، فليأخذ على عاتقه قدسية يوم السبت، ومن لا ترتدي ملابس محتشمة، فلتأخذ على عاتقها الاحتشام».

شركات خاصة تصدر الكتب

قال المنتدى في تقريره أن الكتب التي تم التدقيق فيها، وعددها أكثر من ثمانين كتاباً، أصدرتها شركات خاصة، وحصلت على مصادقة وزارة التربية والتعليم. بينما، المقارنة، برنامج «مفتاح القلب» الدراسي الذي غايتها «تنمية قيم وخبرات اجتماعية»، تم تطويره وإصداره بواسطة الوزارة نفسها.

العبرية اشتملت على تطرق إلى الأعياد اليهودية ويوم السبت، وأنه في «هذه الفصول يوجد توغل مكثف لمصادر دينية في غالب الأحيان، وبينها اقتباسات من التوراة، ومن خطب وأقوال «حزأل» (كبار الحاخامين)، وبعضها استخدمت فيه لغة إيمانية واستعرضت أساطير ومعتقدات على أنها حقائق، وبدلاً من الالتزام بأهداف المنهاج الدراسي، الموجهة بالأساس إلى تنمية الخبرات اللغوية، يوجد في مواد التعليم كم هائل من المصادر اليهودية ذات المضامين الدينية، التي تندمج في أماكن ذات علاقة ولكن من دون نقاش ملائم أو في فصول ليست ذات علاقة».

وعشر أعضاء المنتدى على أمثلة كثيرة كهذه. ففي كتاب «القدرة على القراءة» للصف الأول الابتدائي، على سبيل المثال، تم تخصيص صفحات عديدة لقدسية يوم السبت، بواسطة قصص «من المصادر»، وبينها أن يهودياً حصل على ثراء كبير كان بجورة شخص غير يهودي بفضل حفاظه على قدسية يوم السبت. كذلك اشتمل الكتاب على رسومات وتمارين، مثل «صفوا مائدة السبت في بيوتكم: الأغاني والأشعار والأطعمة المفضلة».

وقال أحد أهالي التلاميذ الذي شارك في التدقيق في الكتب إنه «رغم إدراكي لهذا الوضع، إلا أني لم أفكر أن الوضع سيهي لهذه الدرجة، ويصعب قبول كمية المضامين اليهودية، التي تراقها أسئلة حول مكانة الدين في العائلة وفي حياة الطفل، خاصة إذا أخذنا بالحسبان السن الصغيرة للتلاميذ». وأضاف أنه إلى جانب ذلك هناك «الفصل حول أفضلية اليهود واليهودية على الأغير (غير اليهود) المرعي، الأمر الذي ينتج عنه نقاش أحادي الاتجاه، يوجه نوع غير مواءم دينية، من خلال كتاب التعليم القراءة وينبغي أن يتضمن نصوصاً واسعة وعالم مضامين متنوعة».

وتظهر هذه القصص في كتاب آخر للصف الأول أيضاً، بعنوان «النفحات تروي»، والرسومات المختلفة في فصل حول يوم السبت تستعرض الرجال، والفسار والكبار، ويعتمرون غطاء على الرأس، وغالباً ما تكون هذه قلنسوة، «المنتدى العلماني» أن «كل الانشغال بيوم السبت هو من زاوية دينية، ونعير استعراض مضامين دينية ورسومات ذات توجه ديني غير تناسبية من أجل اطلاع الأطفال العلمانيين على مضامين كهذه».

ويتعلم تلاميذ الصف الثاني الابتدائي في الفصل حول رأس السنة اليهودية في كتاب «طريق الكلمات» قصة الطف «يوءاف»، الخائف على جده الذي يرقد في المستشفى. لكن بعد زيارة «يوءاف» للكنيس وسماع صوت البوق، يرى «كيف خلق صلاته سوية مع نغمات البوق إلى السماء».

وتسأل المنتدى في تقرير وضعه في أعقاب التدقيق في هذه الكتب «ماذا سيحدث لجد طفل لا يصلي؟»، وأكد أن تحديد صوت البوق على أنه «فريضة مركزية» لا يترك خياراً أو نقاشاً.

«الهيكل الثالث»

إحدى الملاحظات التي وضعها المنتدى في تقريره أشارت إلى استخدام غير ذي صلة بالمصادر اليهودية، وجاء في الفصل حول تغير فصول السنة اقتباس من تفسير للتوراة يقول إن هذه الفترة من السنة «تطلب تدمير العالم»، لكن الرب يهضمها في الجبال والتلال كي لا ينضثر البشر. وتضمن

تعمل وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية على إدخال مضامين دينية يهودية متطرفة ومبالغ في زرعها القومية، وذلك من دون الإعلان عن إدخال هذه المضامين إلى مناهج التعليم في المدارس الحكومية الرسمية. ويسعى طاقم هذه الوزارة، بصورة تاريخية، لمسؤولون من التيار القومي الصهيوني – الديني، الذي ازداد تطرفاً في العقدين الأخيرين، وخاصة في السنوات القليلة الماضية.

وأجرى «المنتدى العلماني»، الذي يضم أهالي تلاميذ في المدارس الحكومية اليهودية، تدقيقاً جديداً تبين منه أن عشرات الكتب الدراسية في جهاز التعليم الحكومي تضمنت استخداماً واسعاً لمصادر دينية يهودية من دون شرح أو وسيلة ملائمة لتعريف هذه المواد إلى التلاميذ، وفقاً لتقرير نشرته صحيفة «هآرتس» يوم الجمعة الماضي. وتبين لأعضاء المنتدى أن الكتب وكراسات اللوظائف التي تم التدقيق فيها لا تشمل مواد تعليمية للموضوع الدراسي الجديد «ثقافة يهودية – إسرائيلية»، وإنما تتناول بالأساس تعليم اللغة العبرية. كما أن استخدام المصادر، مثل اقتباسات من كتابات لحاخامين قديماء أو تطرق إلى أعياد من وجهة نظر اليهودية الأرثوذكسية، يتم في القسم الأكبر من الكتب من دون علاقة بالموضوع الجاري دراسته.

وقال رؤساء «المنتدى العلماني» إن الكثير من هذه المضامين الدينية التي عثروا عليها في الكتب المدرسية تشير إلى أن «الحديث لا يدور عن ظاهرة غوفية أو هامشية، وإنما عن خطوة منهجية وأيديولوجية، وهدف هذه الخطوة هو إعادة تصميم وعي التلاميذ العلمانيين بواسطة استعراض العالم اليهودي – الإيماني بصيغته الأرثوذكسية في كل مكان: في النصوص، التمارين، الرسومات ويحمل تبدو كأنها بريئة يتم دمجها في كتب التدريس».

وقالت الصحيفة إن وزارة التربية والتعليم رفضت التعقيب على ذلك. وهذه المحاولة هي الأولى من نوعها التي يبادر إليها «المنتدى العلماني» للتدقيق في مؤشرات على التدين في الكتب التي تُدرّس حالياً في جهاز التعليم الحكومي. وشمل هذا التدقيق ثمانين كتاباً تدريسياً، نصفها في التربية اللغوية، تعليم اللغة العبرية وفهم المقروء، وباقي الكتب في مواضيع الوطن والتوراة والجغرافيا والعلوم والرياضيات، التي يتعلم فيها تلاميذ في الصفوف من الأول حتى السادس الابتدائي، وغالبيتها الساحقة صدرت في السنوات العشر الأخيرة. واستمر التدقيق في كتب التدريس هذه قرابة أربعة أشهر وشارك فيه ثلاثون من ذوي الطلاب من جميع أنحاء إسرائيل، بقيادة أوسنات سيفرون، وهي إحدى المبادرات إلى تأسيس المنتدى ومعلمة قديمة لموضوع المدينيات ولديها خبرة في تطوير المواد الدراسية وأساليب التدريس.

ومن بين الأسباب التي دفعه المنتدى إلى التدقيق في كتب التدريس، إعلان وزارة التربية والتعليم عن بدء تدريس «الثقافة اليهودية – الإسرائيلية» وهو موضوع إلزامي جديد، وذلك بادعاء أنه ينبغي تعزيز الهوية اليهودية لدى التلاميذ، والنقطة الأساسية التي انطلق منها المنتدى في تدقيقه في كتب التدريس هذه هي مبدأ أن «الإنسان العلماني هو سيد نفسه» ويتمتع «بالشجاعة في طرح الأسئلة والتشكيك والاختيار».

وقالت سيفرون إنه تبين من التدقيق أن جميع كتب تدريس اللغة

تابعونا على الفيسبوك

facebook

http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube

http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959

هاتف: 2966201 - 2 - 00970

فاكس: 2966205 - 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة

موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي